جـــــامعة 08 مـــــاي 1945 قـــالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

# الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر**
**تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية**

**إعداد الطالبة:**
خولة عزاب

**الأستاذ المشرف:**
رابح زغوني

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| اليامين بن سعدون | أستاذ مساعد أ | رئيسا | جامعة 08 ماي 1945 قالمة |
| رابح زغوني | أستاذ محاضر أ | مشرفا ومقررا | جامعة 08 ماي 1945 قالمة |
| سليم حميداني | أستاذ محاضر أ | مناقشا | جامعة 08 ماي 1945 قالمة |

**السنة الجامعية:** 2020_2021.

# شكر

شكرا وحمدا أولا وأخرا لله عز وجل، الذي وهبنا نعمه العلم ورزقنا السمع والبصر والفؤاد، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وشكرا خاصا لأستاذنا الفاضل زغوني رابح

التي لن تفيد أرض الكلمات وأسمى العبارات حقه عن الشكر والثناء على تفضله الكريم.

وإشرافه المتميز على إنجاز هذا العمل المتواضع، وعلى سعة صدره وتفهمه الكبير رغم كثرة مسؤولياته المهنية.

# إهداء

الحمد لله و صلى الله على سيدنا محمد الحبيب المصطفى أما بعد:

الحمد لله على التوفيق في مسيرتي الدراسية التي تكللت بهذه المذكرة ثمرة الجهد و النجاح و هذا بفضله تعالى

أهدي نجاحي بإذن الله إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأدام نور وجههما في طريقي.

لإخوتي سندي في الحياة و رفيقات مشواري أميرة و سوزان

إلى قسم العلوم السياسية و الأساتذة الكرام و دفعة 2015 م و إلى كل من ساندني و كان له أثر في حياتي.

خولة

# الملخص

**ملخص:**

بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، شهد العالم صعود قوة اقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك مقومات تؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. فعبر سياسات الإصلاح والانفتاح حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي، وأرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية وبناء قاعدة تجارية، علمية ، تكنولوجية تمكنها من خوض تجربة تنافسية في السوق العالمية.

إن الولايات المتحدة ترى في الصعود الاقتصادي الصيني إحدى القضايا المهمة في سياسة الهيمنة الأمريكية، ولهذا شهدت العلاقات الأمريكية الصينية صعوبات دائمة وأظهرت تناقضا غير مسبوق في إطار المبادلات التجارية خاصة في عهد ترامب، بما يحتمل أن تكون لها تأثيرات محتملة ليس فقط على مسائل جوهرية في الاقتصاد الدولي مثل حرب العملات والسياسات الحمائية، وإنما أيضا مسائل الصراع والتعاون في السياسة الدولية.

Summary

By the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century, the world witnessed the rise of a new economic power, China, which possesses the ingredients that qualify it to be an effective force in the course of economic events in the world, and what makes it qualified to change the balance of power in the future. Through the policies of reform and opening up, the Chinese economy has achieved impressive results, especially in growth rates, exports, and attracting foreign investment. China has established its economic infrastructure and built a commercial, scientific, and technological base that enables it to have a competitive experience in the global market.

The United States sees the Chinese economic rise as one of the important issues in the policy of American hegemony, and that is why US-Chinese relations have witnessed permanent difficulties and shown an unprecedented contradiction in the framework of trade exchanges, especially

during the Trump era, with potential impacts not only on fundamental issues in the economy. International issues such as currency war and protectionist policies, but also issues of conflict and cooperation in international politics.

# خطة البحث

**خطة البحث:**

**مقدمة**

**الفصل الأول: موضوع التجارة الدولية بين الاقتصاد والسياسة**

**المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية**

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

المطلب الثاني: مفهوم التبادل التجاري الدولي

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي الدولي للتجارة الدولية

**المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الدولية**

المطلب الأول : أسباب قيام التجارة الدولية

المطلب الثاني: نظرية الميزة المطلقة " لآدم سميث"

المطلب الثالث:نظرية الميزة المطلقة النسبية " لدافيد ريكارد "

**المبحث الثالث: من الاقتصاد إلى السياسة: أثر التجارة على السياسة الدولية.**

المطلب الأول: السلام الإقتصادي ( أطروحة السلام من خلال التجارة )

المطلب الثاني: الليبرالية التجارية وأطروحة الاعتماد المتبادل

المطلب الثالث: التجارة كموضوع للسياسة الدولية

**الفصل الثاني:مظاهر التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين**

**المبحث الأول:الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في التجارة الدولية**

المطلب الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية

المطلب الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية

المطلب الثالث: العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

**المبحث الثاني: الصين كقوة صاعدة في التجارة الدولية**

المطلب الأول: مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي

المطلب الثاني : السياسة التجارية الصينية

المطلب الثالث : تعدد الشراكات التجارية الخارجية للصين

**المبحث الثالث: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين**

المطلب الأول: عوائق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

المطلب الثاني : حرب العملات

المطلب الثالث : التنافس التكنولوجي

**الفصل الثالث: تأثيرات التنافس التجاري الأمريكي الصيني على الاقتصاد والسياسة الدوليتين**

**المبحث الأول : تأثير التنافس على الاقتصاد العالمي:**

المطلب الأول: التوجه للحمائية

المطلب الثاني : انكفاء العولمة

المطلب الثالث: تجاوز قوانين المنظمة العالمية للتجارة

**المبحث الثاني: الأبعاد السياسية للتنافس التجاري الأمريكي الصيني**

المطلب الأول: التنافس على الريادة العالمية

المطلب الثاني: تأثير التنافس على العلاقة السياسية بين البلدين.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

# مقدمة

**مقدمة:**

أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، فعملت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على وضع إستراتيجية اقتصادية عالمية ترمي إلى الهيمنة على الاقتصاد العالمي على نحو يخدم مصالحها. وخلال العقود التالية، باتت الولايات المتحدة تمتلك أقوى اقتصاد في العالم، فحيث تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و المنافسة التجارية، تعد الولايات المتحدة أكبر قوة تجارية، تغزو منتجاتها كل المناطق في العالم وخاصة أوروبا و آسيا و أمريكا اللاتينية. وقد أصبح الدولار أهم وسيلة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانته في المصارف، فشق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية .

لكن بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، شهد العالم صعود قوة اقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك مقومات تؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية في العالم، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. فعبر سياسات الإصلاح والانفتاح حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي، وأرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية وبناء قاعدة تجارية، علمية ، تكنولوجية تمكنها من خوض تجربة تنافسية في السوق العالمية.

إن الولايات المتحدة ترى في الصعود الاقتصادي الصيني إحدى القضايا المهمة في سياسة الهيمنة الأمريكية، ولهذا شهدت العلاقات الأمريكية الصينية صعوبات دائمة وأظهرت تناقضا غير مسبوق في إطار المبادلات التجارية خاصة في عهد ترامب، بما يحتمل أن تكون لها تأثيرات محتملة ليس فقط على مسائل جوهرية في الاقتصاد الدولي مثل حرب العملات والسياسات الحمائية، وإنما أيضا مسائل الصراع والتعاون في السياسة الدولية.

**أهمية الموضوع:**

لقد أصبحت قضايا التجارة الدولية من أهم الموضوعات التي تشغل الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وقد تعددت الاتجاهات المحللة لها بحيث أصبح العالم أكثر ارتباطا من خلال المعاملات التجارية وأكثر تأثرا بها سواء في العلاقات الاقتصادية أو يتعدى ذلك إلى العلاقات السياسية. بالأمس كما اليوم دوما ما كان الاقتصاد المحرك الأساسي لمصالح الدول عبر البحث عن الموارد أو البحث عن أسواق لتصدير الفائض. وترتبط مختلف الدول عبر المبادلات التجارية و أضحى البحث عن الأسواق الخارجية مطلبا للقوى الاقتصادية الكبرى لبسط نفوذها نظرا لتراجع أولوية الجانب العسكري والإيديولوجي وربط الدول عبر الاتفاقيات الاقتصادية. ويكتسب هذا الموضوع أهميته الخاصة من خلال إرتباطه بالقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي و نلمس هاته الأهمية في ناحيتين :

أ- **الأهمية العلمية:** ينتمي هذا الموضوع إلى مجال العلاقات الدولية وكل ما يخص تأثير التنافس التجاري على السياسة الدولية . من خلال التركيز على أبعاد هذا التنافس بين الولايات المتحدة والصين على الصعيد السياسي و الريادة العالمية ،و ذلك بتقديم ربط بين الجانبين النظري و التطبيقي .

**ب-الأهمية العملية:** يتحلى الموضوع بأهمية عملية تتعلق بطبيعة الدراسة في محاولة لربط ما هو نظري فيما يخص نظريات التجارة الدولية و ما هو واقعي أي مدى تطبيق مبادئ و صحة الأفكار و النظريات التجارية على كل من القوتين التجاريتين أي الولايات المتحدة و الصين .

**مبررات اختيار الموضوع :**

إن دراسة موضوع تأثير التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على السياسة الدولية كان لسببين :

أ- أسباب موضوعية:

ـ طبيعة التخصص دراسات إستراتيجية و أمنية و بالتالي كان توجها نحو دراسة تأثيرات التنافس التجاري على العلاقات السياسية بين البلدين و انعكاس ذالك على العالم .

ـ طبيعة المواضيع الاقتصادية ومدى أهميتها في مجال العلوم السياسية عامة و العلاقات بين الدول خاصة و أن الدراسات في هذا المجال متجددة بتجدد الأحداث في السياسة الدولية.

ب ـ الأسباب الذاتية :

تكمن أساسا في الرغبة الشخصية في التعمق في العلاقات الأمريكية الصينية التجارية و تأثيراتها على العالم .

**أهداف الدراسة :**

تسعى هذه الدراسة إلى تقيق مجموعة من الأهداف الشاملة لمختلف الزوايا :

ـ السعي لتكوين تصور واضح عن المفاهيم الخاصة بالتجارة الدولية؛

ـ تتعلق بوصف الواقع الخاص بالتجارة الدولية وكذا تحديد الأفكار و مدى تطابقها مع الواقع في الساحة الدولية؛

ـ أهداف تتعلق بتأثير التنافس التجاري لى العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والصين وإنعكاس ذلك على العالم؛

**مجال الدراسة:**

**المجال المعرفي:** ينتمي هذا الموضوع إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وتحديدا تم صياغته في قالب بحثي يربط بين ضمن مجالي الاقتصاد الدولي والدراسات الأمنية من خلال الاقتصاد السياسي الدولي كميدان بحث يجمع بينهما، الذي يتم من

خلاله بين الجانب التجاري و السياسة الدولية وإضافة وقائع توضح التنافس التجاري بين القوى التجارية الكبرى في العالم .

**المجال الزمني:** سياقيا، يأخذ البحث متغيره الأساسي من مؤشر الصعود الصيني في الاقتصاد العالمي والذي بدا مع سياسات الاصطلاح في أواخر سبعينيات القرن الماضي والانفتاح الخارجي خاصة مع بداية التسعينيات، ولكنه يتناول بالتحديد عددا من قضايا الخلاف التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتي بدأت مع مطلع القرن الجديد ولكنها صارت أكثر حدة في عهد الرئيس الأمريكي ترامب.

**المجال المكاني:** حاولت الدراسة إسقاط ظاهرة التنافس التجاري من خلال نمذجته ضمن قوتين تجاريتين كبيرتين (الولايات المتحدة الأمريكية ـ الصين ) .

**إشكالية الدراسة :**

لا يمكن للتنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلا أن يخلف عدة أثار على النظام الدولي،ليس فقط في جانبه الاقتصادي ولكن في جانبه السياسي أيضا. فحسب طروحات باحثي الاقتصاد السياسي الدولي؛ فإنه لا بد للتنافس الاقتصادي في مسائل الرسوم الجمركية والتكنولوجياو تخفيض العملة و غيرها.. أن تكون له تبعات سياسية فيما يتعلق بسياسات الدولتين تجاه بعضهما البعض وطبيعة السياسة الدولية باعتبار الولايات المتحدو والصين قوتين عالميتين.. و في هدا الصدد سوف تبحث إشكالية هذا البحث في تبعات أو أثار التنافس التجاري الثنائي بين القوتين على الاقتصاد العالمي و الأبعاد السياسية له. من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي : **ما هو تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على العلاقات بينهما وعلى طبيعة الريادة في السياسة العالمية ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو تأثير الولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي ؟

- ما هي مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي؟
- ما هي مظاهر التنافس بين الولايات المتحدة و الصين في التجارة العالمية؟
- ما هي تأثيرات التنافس التجاري على مختلف الأصعدة؟

**الفرضيات:**

يختبر البحث فرضية أساسية، ويضع مجموعة من الفرضيات الجزئية كما يلي:

**الفرضية الأساسية:** التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين لا تحكمه العوامل الاقتصادية فقط بل هو محكوم بعوامل سياسية و تاريخية.

**الفرضيات الفرعية :**

- يتجاوز التنافس بين أمريكا و الصين التنافس التجاري إلى الدفاع عن الثقافة و التكنولوجيا.
- تخضع فكرة الريادة لمعطى القوى الاقتصادية باعتباره أولوية يحتمها الواقع الدولي بعد تراجع القوى العسكرية.
- الحفاظ على المركز الريادي هو من أولى أولويات الولايات المتحدة و ضرورة الوصول إليه هو من أهداف الصين الكبرى.

**مناهج الدراسة :**

في اختيارنا للفرضيات السابقة نستعين بمجموعة من الأدوات والمناهج العلمية منها :

**المنهج التاريخي** : من خلال الرجوع إلى حيثيات ظهور التجارة الدولية وكذا منظمة التجارة الدولية والمفاهيم المتعلقة بها.

**المنهج الإحصائي:** بالرجوع إلى إحصائيات ونسب تجارية نسعى من خلالها إلى التوضيح الدقيق لمعطيات التبادلات التجارية.

**منهج دراسة الحالة :**

و ذلك بإبراز معالم التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين .

**ـ المقاربات و الأطر النظرية :**

تم الاعتماد على الاقتصاد السياسي الدولي كإطار تحليلي رئيسي، من خلال فحص نظريات الاقتصاد الدولي لادم سميث ودافيد ريكاردو وصفا ونظريات السلام من خلال التجارة تحليلا، من خلال التركيز على تحليل التنافس التجاري الذي يعتبر أساس هذا البحث العلمي وربطه بالقوى الاقتصادية الكبرى المهيمنة أي الولايات المتحدو والصاعدة أي الصين.

**أدبيات الدراسة:**

الدراسة الأولى: قام بها الباحث محمد صفوت قابل، تحت عنوان منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية الاسكندرية ،2008، عالج الباحث ظهور منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في التجارة الدولية و كذا القوى المؤثرة داخل المنظمة، ولكن لم يخصص أي دراسة حالة أو أي تأثيرات للتجارة على مختلف الجوانب سواء الاقتصاد أو السياسة أو غيرها.

الدراسة الثانية : قام بها الباحث وليد عابي ، تحت عنوان حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف ، 2018 ـ2019.

عالج الباحث ماهية التجارة الدولية أسبابها و النظريات الخاصة بها و كذا السياسات التجارية .

منظمة التجارة العالمية نشأتها مهامها .

ركز الباحث في مخلفات النشاط الاقتصادي على البيئة .

الباحث أخذ بعين الاعتبار سلبيات الجانب الاقتصادي على البيئة و كيفية مواجهة منظمة التجارة العالمية لذلك و لم يتطرق لتأثيرات الجانب الاقتصادي على السياسة .

الدراسة الثالثة: قامت بها الباحثة أميمة علي طه ، بعنوان العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية حيث عالجت الباحثة تطور العلاقات الصينية الأمريكية و كذا العوامل المؤثرة فيها كما ركزت على أثر العامل الاقتصادي على العلاقات الثنائية لكن لم تتطرق غلى الجانب السياسي في العلاقات الثنائية بين البلدين .

**صعوبات الدراسة:**

تكمن الصعوبات في قلة المراجع المتخصصة في تأثير الجانب التجاري على العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و إنما معظمها تتحدث عن الجانب الاقتصادي بصفة عامة أو العلاقات بين البلدين بصفة عامة.

**هندسة الدراسة:** ارتأينا أن تكون خطة العمل على النحو التالي:

**الفصل الأول** تحت عنوان التجارة الدولية قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم التجارة الدولية قسم كذلك إلى ثلاث مطالب : تعريف التجارة الدولية، ثانيا مفهوم التبادل التجاري الدولي، ثالثا الإطار المؤسسي للتجارة الدولية. ثم المبحث الثاني بعنوان النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الدولية قسم إلى مطلبين الأول نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث و الثاني الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى النظرية الليبرالية للتجارة الخارجية قسم إلى مطلبين الأول الليبرالية التجارية للسياسة الدولية و الثاني التجارة كموضوع للسلام.

**أما الفصل الثاني** تحت عنوان مظاهر التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قسم كذلك إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي : المبحث الأول الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في التجارة الدولية قسم إلى ثلاث مطالب الأول مظاهر الهيمنة

الأمريكية في التجارة، الدولية أما الثاني عوامل الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية ، الثالث فهي العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. اما المبحث الثاني فهو بعنوان الصين كقوة تجارية صاعدة في التجارة الدولية قسم كذلك إلى ثلاث مطالب و هي على التوالي مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي، السياسة التجارية الصينية،تعدد الشراكات التجارية الخارجية للصين، المبحث الثالث تحت عنوان التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قسم كذلك إلى ثلاث مطالب الأول عوائق انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية ، ثانيا حرب العملات ، ثالثا التنافس التكنولوجي .

**أما الفصل الثالث** فهو بعنوان أثر التنافس الأمريكي الصيني على الاقتصاد العالمي و السياسة الدولية قسم إلى مبحثين الأول تأثير التنافس على الاقتصاد العالمي و قسم بدوره إلى ثلاث مطالب الأول تجاوز قوانين منظمة التجارة العالمية الثاني انكفاء العولمة أما الثالث فهو تقييد الاقتصاد الحر، أما المبحث الثاني فهو بعنوان الأبعاد السياسية للتنافس التجاري الأمريكي الصيني قسم إلى مطلبين التنافس على الريادة العالمية و تأثير التنافس على العلاقة السياسية بين البلدين.

# الفصل الأول:

# موضوع التجارة الدولية بين الاقتصاد والسياسة

## الفصل الأول: موضوع التجارة الدولية بين الاقتصاد والسياسة

حركة التجارة الدولية بدأت بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الأمر، لكن هذا المفهوم تطور مع الحياة الاقتصادية أخذ أبعادا جديدة ومفاهيم مختلفة عما كانت عليه في السابق. قطعت التجارة الدولية شوطا بعيدا في الدقة و الموضوعية من حيث العلاقة و الارتباط الدولي و تخصصت الكثير من الدول في مجال معين ، لا نجده في دولة أخرى وهذا بالطبع أدى إلى ازدهار تجاري احتكار سلع في كثير من الأحيان.[1]

[1]- شريف علي الصوص،التجارة الدولية الأسس و التطبيقات،(الأردن،عمان،2011)11.

**المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية.**

تعد التجارة الدولية مختلف المعاملات بين الأطراف الدولية سواء في شكل استيراد أو تصدير أو غيرها ، وشكلت هذه المعاملات تفاعلا بينهم في شكل علاقات تحفظ مصالحهما وفي هذا فصل هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ضمت تعريف كل من التجارة الدولية والتبادل التجاري الدولي، الإطار المؤسسي للتجارة الدولية.

**المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية.**

حركة التجارة الدولية بدأت بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الأمر، لكن هذا المفهوم تطور مع الحياة الاقتصادية أخذ أبعادا جديدة ومفاهيم مختلفة عما كانت عليه في السابق. قطعت التجارة الدولية شوطا بعيدا في الدقة و الموضوعية من حيث العلاقة و الارتباط الدولي و تخصصت الكثير من الدول في مجال معين ، لا نجده في دولة أخرى وهذا بالطبع أدى إلى ازدهار تجاري احتكار سلع في كثير من الأحيان.[1]

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون وحدات سياسية مختلفة ، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في المجتمع تلعب دورا هاما في تنمية اقتصاد الدول ، وتعد طابعا حيويا لأي دولة لأنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية لها نتيجة من فتح أسواق جديدة والتي تساهم في ارتفاع الدخل القومي.[2]

لقد عرف التبادل بين الدول من خلال الأشكال الأساسية التالية:

1. تبادل السلع المادية مثل القطن والمنسوجات والسيارات.

[1]- شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، (الأردن،عمان،2011)11.

[2]- جمال جويدان، التجارة الدولية (عمان، الأردن، 2010) 11.

2. تبادل الخدمات: النقل والتأمين والسياحة.

3. تبادل رؤوس الأموال:مثل الاستثمارات.

4. تبادل عنصر العمل ونقصد بذلك أن يكون للدولة عالة خارج حدودها.

وتزايد الاهتمام بالتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب: دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي ،وكذلك ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال الاقتصاد والنقد، وظهور العجز في بعض الدول النامية وكان العجز في تدهور معدلات التبادل الدولية.بدء النظام العالمي الجديد تحت إطار العولمة.

بالرجوع إلى التعريف حول التجارة الخارجية نتطرق إلى عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- ✓ هو اختيار الدولة وجهة معنية و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات و الإجراءات التي تصنعها موضع التطبيق.[1]
- ✓ وفق " **لواسرمانوهالتمان** "تتكون التجارة الدولية من المعاملات بين السكان في مختلف البلدان .
- ✓ وحسب " **أناتول ماراد** "فإن التجارة الدولية هي تجارو بين الأمم.
- ✓ التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات بين البلدان يمنح التداول على مستوى العالم المستهلكين والدول الفرصة للتعرف على السلع و الخدمات غير المتوفرة في بلدانهم . أو التي تكون أكثر تكلفة محليا ثم الاعتراف المبكر بأهميتها من قبل الاقتصاديين و السياسيين مثل " آدم سميث " و "دافيد ريكاردو " ، يتم تسهيل معاملات التجارة الدولية من خلال المدفوعات المالية الدولية، حيث يلعب النظام المصرفي والبنوك المركزية للدول التجارية أدوارا

[1]-فراس الأشقر ، التجارة الدولية، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ماستر، جامعة عمان،كلية الإقتصاد، 10-03-2017. 2.

مهمة. بحيث تجري التجارة الدولية و المعاملات المالية المصاحبة لها بشكل عام بغرض تزويد الدولة بالسلع التي تفتقر إليها مقابل تلك التي تنتجها بكثرة، تميل هذه المعاملات ، التي تعمل مع السياسات الاقتصادية الأخرى، إلى التي تحسين مستوى معيشة الأمة، حيث يتعلق جزء كبير من التاريخ الحديث للعلاقات الدولية بالجهود المبذولة لتعزيز التجارة الحرة بين الدول.[1]

ولا تقتصر أهميتها على تبادل السلع فحسب،بل في الحصول على هذه السلع والخدمات بتكاليف أقل، يعبر المفهوم الشامل بمصطلح التجارة الخارجية على الصادرات، الواردات السلعية، الخدمية وانتقال الأفراد، إضافة إلى تحرك رؤوس الأموال في شكل استثمارات وكل هذا يتم وفق ضوابط محددة، كما أنها تعتبر من أهم فروع علم الاقتصاد،[2] إضافة إلى التعريف الأوضح والأبسط المتمثل في أن " التجارة الخارجية من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية لكونها تتعلق بحركة السلع المادية وتنقلها عبر الحدود السياسية إما على شكل صادرات أو واردات.[3]

هناك من لا يفرق بين التجارة الدولية و التجارة الخارجية و يعتبران مفهومين مترادفين لأن الاختلاف بينهما كبير فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية وهذا يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية أي الصادرات و الواردات المنظورة وغير المنظورة و يضاف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في العالم المعاصر ، بحيث تشمل كل : الصادرات المنظورة وغير المنظورة، الهجرة الدولية ،

[1]-. Romny Robinson, International Trade ,1955-1967

[2]– ابتسام حملاوي، منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في لعلوم الاقتصادية ،2010–2011، جامعة منتوري قسنطينة، 02.

[3]– سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، 2004.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006 ، 18.

حركة رؤوس الأموال وتشير التجارة الدولية إلى نظرية شمولية أي مجمل العلاقات التجارية التي تحدث بين الدول.[1]

كما يشير التعريف التالي إلى أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع ،أفراد، خدمات ، رؤوس الموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر الحاجات الممكنة،وتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتهما المنظورة وغير المنظورة.[2]

**المطلب الثاني: مفهوم التبادل التجاري الدولي.**

يقصد به اعتقاد الدول على بعضها البعض بشكل متكافئ نسبيا من خلال حجم المعاملات الدولية خصوصا التجارية بينها، مما يزيد من درجة وقابلية الوحدات الدولية للتأثر و الاعتماد المتزايد من كل دولة على الأخرى حسب درجة التبادل بينها وتزيد درجة التبادل التجاري بزيادة الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية .[3]

كما يعرف التبادل التجاري على أنه مجموعة السلع و المواد التي تقوم الدولة بتصديرها أو استيرادها من وإلى دول العالم بهدف الحصول على احتياجات مستهلكيها وأسواقها، وكذلك بهدف دعم شركاتها المحلية عن طريق بيع وتسويق منتجاتها لأسواق الأخرى وهو ما يشكل عامل دعم مهم لمكونات الاقتصاد الكلي، علما أن التبادل التجاري قد يكون إما تبادلا داخليا أي تبادلا داخل نطاق الدولة الواحدة أو تبادل خارجي بين عدة دول وهو الأكثر أهمية وتأثير على الاقتصاد.[4]

حيث يعتبر التبادل التجاري من الأمور المهمة التي تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم المختلفة، حيث أنه يعمل على زيادة الداخل ويساهم في تقليل

---

[1]- سامي حاتم، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم (مصر:القاهرة،1993) 36.

[2]- يوسف سعداوي، دراسات بين التجارة الدولية (الجزائر،2010) 12.

[3]- وسام خالد يوسف، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية،2005 :رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد الدراسات الإقليمية، القدس،2010. 07.

[4]- أحمد عقل، " التبادل التجاري، رؤية وتحديات "، جريدة لوسيل، دع (2021: 01). Lusailnewsmete

البطالة. ويعرف كذلك على أنه كمية معينة من المنتوجات التي تقوم الدولة بتصديرها لدولة أخرى، وتداول السلع والخدمات في الأسواق العالمية ، يهدف إلى التحليل من زيادة الأسعار على المستويات المتفق على التبادل بها.

التبادل التجاري ميزة العصر تدعمه المنظمة العالمية للتجارة، انعكس إيجابا على المبادلات بين الدول ، وزيادة معدلات النمو للدول الأعضاء.

للتبادل التجاري أهمية كبيرة ودور في تطوير الاقتصاد المحلي والدولي،ويعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية السياسية.[1]

ويعتبر الهدف الأساسي هو المبادلات بين مختلف الهياكل سواء أفراد، دول، شركات، بحيث يعمل على تمرير رؤوس الأموال من خلال التبادل التجاري الخارجي.

الحصول على العملات الأجنبية والاستثمارات وتطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية.

العائد من الصادرات يمكن استخدامه كمدر لتمويل المشاريع التنموية.[2]

كما يهدف التبادل التجاري إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأطراف ودعم الاقتصاد وتنمية دولة دور كبير ومميز في تقليل البطالة وزيادة الدخل الوطني.

صور التبادل التجاري المختلفة: يتم التبادل بين الدول المختلفة في خمس صور مختلفة وهي تبادل السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، حركة العمالة في السوق الدولية أي كالتالي:[3]

1. التبادل التجاري السلعي: ويشمل عناصر الإنتاج والمواد الأولية عبر الحدود، ويعتبر من أقدم الأنشطة في المعاملات الاقتصادية الدولية مثل السلع

[1]– دعاء أبو عزم ،مفهوم التبادل التجاري ، مجلة الدستور، دع (2021: 01) dostor.org

[2]– محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي (مصر: الإسكندرية، 2008) 09.

[3]- http://www.enabbalddi.net

الغذائية والصناعية وتكون هذه السلع صادرات وواردات منظورة، أي يتم نقلها عبر الحدود السياسية للدولة وتسجل في الناتج القومي الإجمالي، وقد تكون هذه السلع تامة الصنع أو آلات تساهم في الإنتاج الداخلي، تبادل السلع بين الدول يمثل النشاط الرئيسي في التجارة الدولية.

2. التبادل التجاري الخدمي: يعني انتقال الخدمات أو المنتجات التي يمكن رؤيتها ولذلك تسمى الخدمات غير المنظورة، وتسمى كذلك لأنها لا تشمل الانتقال المادي للسلع كما هو الحال في التجار المنظورة و تسمى خدمات أو واردات غير منظورة.[1]

**المطلب الثالث: الإطار المؤسسي الدولي للتجارة الدولية.**

يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي يتشكل من ثلاث نظم أساسية هي نظام نقدي دولي، نظام مالي دولي ، نظام تجاري دولي يقوم على إدارة ثلاث منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد وقد تعاظم دورها في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى حد بعيد في تحقيق نوع من الانسجام في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد وبما أننا بصدد دراسة منظمة التجارة العالمية.[2]

ولذلك يمكن التطرق أولا إلى: الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة : أدت الحرب العالمية الثانية إلى تدهور التجارة الدولية وبعد الحرب ركزت الجهود الدولية على

[1]– نادين علي، حسن سعد، تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقات التجارية للتكامل الإقتصادي والشراكات من الفترة من 2000-2009 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد (مصر، جامعة القاهرة ، د.س)14.

[2]– وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،(سطيف:جامعة فرحات عباس،2018-2019) 69.

إصلاح النظام الاقتصادي الدولي خاصة النظام التجاري فتتمثل في مساعي الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في إقامة نظام تجاري جديد، وكذا التوصل لصيغة جديدة لتحرير التجارة الدولية كمشروع من طرف الولايات المتحدة، حيث شاركت في مؤتمر هافانا 45 دولة والذي يهدف إلى وضع مبادئ وأسس خاصة .[1]

اعترضت الولايات المتحدة على ميثاق هافانا من خلال ما أبدته مختلف الاتحادات لاسيما اتحادات المنتجين التي عارضت مبدأ تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة توسيع الاستيراد.

غير أن التصور لم يدرج لأن الولايات المتحدة خشيت أن تتراجع سيادتها على تجارتها الخارجية ولكن كان الباب الخامس يقوم على تحرير التجارة عبر التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ،وهو ما أيدته الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم الاحتفاظ بهذا و أصبح الموضوع اتفاقا دوليا سميث باتفاقية GATT.[2]

تعريف اتفاقية GATT الأهداف والوظائف: تم الاتفاق تحت عنوان الاتفاق العام للتعريفات الجمركية: تعتبر اتفاقية عامة للتعريفات و التجارة . النظام الوحيد المتعدد الأطراف.[3]

وتعرف على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشأ حقوق والتزامات على الدول الأعضاء فيها، والتي تسمى الأطراف المتعاقدة وقد أبرمت في 30 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية منذ الأول من جانفي 1948، لقد كان العمل بعد الآلية إجراءا انتقاليا بدء كنظام وليس كجهاز وفي عام1965 ، لم يكن يتعارف على هذه الآلية بالجات وإنما كان ممثلها يدير اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية وهي في الأصل التي شكلها مؤتمر

[1]–أيمن النحراوي ، التجارة الدولية (مصر: الاسكندرية، 2009)66.

[2]– محمد الشويرف، التجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد (عمان : 2013) 159 .

[3]– وليد عابي ، مرجع سابق ، 70.

"هافانا " كآلية انتقال إلى أن يتم وضع المنظمة التجارية موضع تقييد. تكمن أهداف اتفاقية " ألغات في ما يلي :

- ❖ رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء وتحرير التجارة وتنظيمها .
- ❖ تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول المتعاقدة .
- ❖ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي و الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية .
- ❖ تشجيع حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات .
- ❖ سهولة الوصول إلى الأسواق وحصاد المواد الأولية .[1]
- ❖ خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .
- ❖ اتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء ووسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدوية .

وتعتبر منبرا للتفاوض في شأن تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية ولتجارية وقواعد تحكم سلوك السياسة التجارية وكذلك أداة لتطوير التجارة الدولية.[2]

يعد الهدف الأساسي لمنظمة " ألغات " العوائق التجارية وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قادر على الاستقرار . [3]

ويمكن الإشارة إلى وظائف التجارة العالية في ما يلي:

- ❖ تعمل مجموعة من قواعد الاتفاقية على حيازة قبول الأطراف المتعاقدة :وذلك لتحكم السلوك التجاري وتنظم السياسة التجارية للدول الأعضاء.

[1]- إبتسام حملاوي، مرجع سابق ،60.

[2]- حفيظة شبني، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة "مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير الاقتصاد 2011-2012 ، جامعة وهران. 120.

[3]- محمد علي إبراهيم، منظمة التجارة الدولية : الآثار الاقتصادية لاتفاقية ال GATT (مصر : الإسكندرية ،2003)98.

- ❖ هي منتدى عام لإجراء المفاوضات التجارية التي تنعقد في أطرافها للتفاوض مما كان له أثر واضح في زيادة التجارة العالمية.
- ❖ تعمل كمحكمة دولية من خلال لجان وآلية فض وتقوية النزاعات التجارية من خلال قوانينها، بحيث يمكن للدول الأعضاء حل نزاعاتهم التجارية.

تجمع الدول في شبه منتدى يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتبع المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ، ومواكبه التطورات في شؤون منظمة التجارة.

ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات ومحادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية ، وقد ورث منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن " الجات " ، وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في قطاعات معنية .[1]

[1]- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية (الإسكندرية:الدار الجامعية، 2008) 70.

**المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الدولية.**

**المطلب الأول : أسباب قيام التجارة الدولية .**

يمكن تقديم مختلف الأسباب كالتالي :

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى الجذور الاقتصادية ، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ، و من الحقائق التي يقرها العلم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ، و لفترة طويلة من الزمن و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة إن تنتج كل احتياجاتها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك و مهما يكون ميل أي دولة لذلك لكنها لا تستطيع أن تعزل نفسها ن العالم الخارجي، أي أنها لا تنتج كل ما تحتاج من السلع و إنما اقتضى الأمر أن تنتج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية أن تنتجها ، ثم تبادلها بمنتجات دولة أخرى لا تستطيع إنتاجها و منالك عدة اسباب ساهمت في قيام التجارة الدولية نذكر منها :

– المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة ، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

التخصص الدولي في انتاج سلع معينة .

– الرغبة المتعاضمة للدول في الاستيلاء على الاسواق الخارجية و بالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول و الذي يؤدي إلى مفهوم التبعية الاقتصادية .

– ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء و السيطرة على دول معينة لأسباب سياسية .

الميزة الناتجة عن الظروف الطبيعية .

– صعوبة إنتاج جميع احتياجات الدول و حتى و إن حصل ذلك فإنها لا تستطيع العيش في عزلة عن التفاعل الاقتصادي مع الدول الاخرى.

– سياسة الدول الصناعية و المتقدمة تكنولوجيا سياسة متحفظة نحو تصدير هذا العنصر، و بالتالي الابقاء على مبدأ التخصص قائما في هذه الدول .

– محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الانسانية المتجددة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة .

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول ،مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة منفردة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا[1].

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الانتاج و الأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج للسلعة في دولة ما مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لانتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– الفائض في الانتاج المحلي ، لانتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– السعي لزيادة الدخل الوطني ، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

– كذلك الارتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات و الآلات و الأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

– الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع و الخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق و بالتالي زيادة الطلب على الصادرات .[2]

– يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى الجذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة القدرة النسبية وتشمل هذه الأسباب في:

– إمكانيات الدول في إنتاج كل السلع و الخدمات محدودة .

[1]– وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (جامعة فرحات عباس 2019/208)، 6.

[2]– شريف علي الصوص، التجارة الدولية.(2011) 18.

- اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى ,
- العجز في تحقيق الاكتشاف الذاتي وجود فائض في الإنتاج .
- وفي الأخير الحصول على أرباح تجارية ورفع مستوى معيشة المواطن,

**المطلب الثاني: نظرية الميزة المطلقة " لآدم سميث".**

أن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو " آدم سميث " في ثروة الأمم حيث استخدم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما يعرف بالميزة المطلقة قد افترض أنكل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركائها التجاريون و بالتالي فإن كل دولة يمكن أن تكسب أكثر فيما إذا خصصت بسلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة ، وتستورد السلع الأخرى ، وقد اعتبر أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار ساعات العم المستخدمة في إنتاجها .[1]

ساهم" آدم سميث " من خلال كتابه في القضاء على القيود التجارة الخارجية و مباشرة حرية التجارة في أوروبا الغربية بحيث بدأ بتعريف ثورة الأمة على أنها انعكاس لقدرتها الإنتاجية وليس لقدرها على تراك الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة ، ركزت النظرية على جانب العرض وتعتبر أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي ، من خلال فكرته اليد الخفية فإن الدولة ترفع يدها على النشاط الاقتصادي انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج سيئ و أن الوظيفة الأساسية لها هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية .

[1]- جمال جويدان مرجع سابق ، 23.

أن الاكتفاء الذاتي وعدم تقسيم العمل بين الأفراد والتخصص في العمل يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخل ومستوى المعيشة والنتيجة خسارة الدولة كاملة لذلك نادى بالحرية الاقتصادية عموما الذي يعتبره أساس العمل الفعال ووفرة الإنتاج وزيادة الثروات .[1]

يعرف " آدم سميث " التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة ، و إن عدم توفر الدولة على أي ميزة مطلقة يؤدي بانتقال العوامل الإنتاجية لهذا البلد لبلدان أخرى تتوفر على ميزة أو مزايا مطلقة و يؤكد على أن التبادل ليس صفقة متساوية يربح فيها الواحد ما يخسره الآخر ، لكن التبادل يسمح بنمو إنتاجية العمل في الصناعة وبزيادة وتيرة نمو رأس المال فضيق السوق المحلية يؤدي إلى الحد من تقسيم العمل ، ومن هنا نستنتج أن التبادل في السوق الخارجية يؤدي إلى نمو الإنتاجية وبلك تحسين ميزة تحسين العمل وتطوير القطاع الصناعي، إذ يقول أنه يؤدي إلى إتقان العمل وزيادة القوة الإنتاجية و بالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومضاعفة الثروات، [2]وتوقف عند فكرة أن التكلفة المطلقة هي مقياس التبادل التجاري ، البلد الذي ليس لديه أي قيمة مطلقة تذهب عوامله الإنتاجية إلى البلد الذي تكون فيه التكلفة المطلقة أقل ، وتبقى هذه النظرية من الصعب تحقيقها على المستوى الدولي لأنها تصطدم بفكرة عدم انتقال عوامل الإنتاج.[3]

انتقد " سميث " كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة أو مابين مختلف الدول و أوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تحقق نتيجة التقسيم الدولي بمعنى بأن الدولة تشتري من الخارج طالما كان السعر أقل من تكلفة الإنتاج في الداخل فتقوم الدولة بالتخصيص في إنتاج السلعة وتقسيم العمل و بالتالي

[1]- وليد عابي، مرجع سابق، 35.

[2]- نويرة عمار ، إقتصاد دولي ( الجزائر :جامعة الحاج لخضر ،2014) 3.

[3]- وسام خالد الآغا ، علاقة الياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية و موقفها من منظمة التجارة العالمية كنموذج .1995-2005- رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير(فلسطين: القدس)31.

يصبح العمال أكثر إنتاجية وكذا الوصول إلى تقسيم الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج ، وبنظره تقوم بطريقتين أولا : تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي.

**ثانيا: تتطلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل.**

ترفع إنتاجية البلد الأخر عن طريق اتساع حجم السوق ويعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية .[1]

من خلال دراسة نظرية القيمة المطلقة " لآدم سميث " المفسرة للتجارة الدولية تبين لنا أهميتها لكل دولة باعتبارها جزء هام من كل مركب اقتصادي وتعكس لنا التبادلات الدولية بصورة شاملة وهي بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ، كما يعتبر التبادل التجاري الشريان الرئيسي الذي يضمن التوازن ولكن ليس من السهل الوصول إلى هذا التوازن الذي تسعى إليه كل دولة ولهذا وضعت القوانين التي تخضع لها كل دولة من أجل التحكم في سير عمليات الاستيراد و التصدير .[2]

- من جهة أخرى فإن ميكانيكية الجهاز الحر والمنافسة داخل الاقتصاد ستضمن معدل تبادل واحد بين السلع بعكس كلفة العمل الحقيقية ، لذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل تضمن تبادل السلع وفق لكلفتها من العمل ، فنظرية التبادل التجاري مبنية على قيمة العمل ، كذلك نموذج السوق عند " آدم سميث" يقوم على المنافسة الكاملة حيث توجد الحرية الاقتصادية وذلك على مستويين:
- مستوى الفرد: يشغل كل فرد رأس مال من أجل مصلحته الشخصية و بالتالي تحقيق الصالح العام، وبالتالي تحسين نوع العمل عن طريق المنافسة في النهاية يؤدي إلى تراكم رأس المال.

[1]– نعيمة زيرمي، أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية.2015-2016. 26-27.

[2]–عادل أحمد حشيشي، نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث (الإسكندرية، 2019)02.

❖ مستوى النظام (الدولة): ممة الدولة هي توجيه الأفراد إلى النشاطات الاقتصادية التي ترجع إلى الصالح العام بأكبر فائدة ممكنة ، وإزالة أي قيود أو عوائق تمنع دخول السلع ورؤوس الأموال، كما تستطيع فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة من الخارج.[1]

أما عناصر الإنتاج فلها الحرية المطلقة في التنقل بين الفروع الإنتاجية المختلفة و ذلك تبعا للحرية الاقتصادية أي انتقالها وطنيا ودوليا فاختلاف التكاليف المطلقة يشكل عند " سميث " أساس للتخصص و التقسيم الدولي ، والتجارة متى قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر أي على كل دولة فتح أبوابها للتجارة الخارجية وإتباع التخصص والتقسيم الدولي لتحقيق المكاسب كما يمكنها زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى الازدهار والنمو .

ولكن لا تستطيع كل دولة تحقيق قيمة مطلقة في الإنتاج ففي الدول النامية مثلا قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك سبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير متطورة وبالطبع في هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتمييز التجارة الدولية. [2]

**المطلب الثالث: نظرية الميزة المطلقة النسبية " لدافيد ريكارد ".**

دعا " دافيد ريكاردو" إلى ضرورة الاهتمام بالتجارة الدولية وشرح كيف أن مبدأ تقسيم العمل وما أسماه نظرية الميزة النسبية التي تتخطى بأن لكل ميزة نسية في إنتاج سلع معينة فأقل تكلفة ممكنة ، ويستطيع التجارة بها مع الدول أخرى تنتج سلعا أخرى هذا البلد بحاجة لها وهنا تنشأ مصالح مشتركة تعود بالنفع على الجميع.

تقوم النظرية على فروض نذكر منها :

[1]- حفيظة شيني، مرجع سابق، 21-22.

[2]- محمد صفوت، تحرير التجارة الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية،2008)32.

- ✓ عدم تمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين البلدان لأسباب عديدة ومختلفة: اجتماعية، ثقافية، إدارية، سياسية، وهي تشكل حواجز مختلفة لانتقال الحر لعناصر الإنتاج نظرا لوجود وحدات سياسية متميزة.[1]
- ✓ تعتمد على التحليل يقوم على حيادات نقود أين يتم لتبادل في شكل مقايضة تحدد فيها قيمة مبادرة أي سلعة بكمية العمل المتضمنة لها " العمل في القيمة".
- ✓ تتمتع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة داخل البلد الواحد بهدف الربح في ظل المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج.
- ✓ حرية التجارة الدولية تتضمن آلية التوازن في الميزان التجاري.
- ✓ كمية العمل المتاحة لبلد ما تتوقف على حجم سكانه ومعدل زيادتهم وهي معطاة وكذلك على مساحات الأرض وكمية رأس المال لا تتأثر بالتبادل التجاري.
- ✓ أثر قيام التجارة الدولية بين الدول يؤدي إلى إعادة تخصيص مواردها أي تحويلها من قطاع لآخر.[2]
- ✓ الإنتاج يخضع لقانون التكلفة الثابتة وهذا معناه أن الزيادة في المدخلات في العملية الإنتاجية بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المخرجات بنفس النسبة باعتبارها قاعدة عامة .
- ✓ تباين إنتاج السلعة الواحدة في دول العالم بسبب اختلاف العوامل الطبيعية مثل : التربة ، المناخ ، الجيولوجيا ، وهي تعتبر نقطة هامة لهذه النظرية ، لكن اقتصارها على العوامل الطبيعية فقط يجعلها غير قادرة على إدخال العوامل المكتسبة في نفقات النسبية المختلفة في دول العالم بالنسبة لسلعة واحدة .
- ✓ انطلاقا من التحليل الجزئي فإن التجارة بين الدول هي انعكاس للتجارة بين الأفراد و المؤسسات داخل الدولة الواحدة من خلال البيع و الشراء، الإقراض، الدفع ،

[1]- وسام خالد الآغا، مرجع سابق، 32,

[2]- شريف علي الصوص، مرجع سابق ، 22.

التحصيل،لتحقيق أكبر ربح ممكن وهذا ينطبق على التجار الدولية قصد تحقيق أكبر عائد .

- ✓ قيام التجارة بين دولتين فقط في سلعتين فقط.[1]
- ✓ لا يوجد تغيير على مستوى التكنولوجيا فلو تغير مستوى الإنتاج في إحدى الدولتين بشكل كبير فهذا يلغي الميزة النسبية في الدولة الأخرى .
- ✓ المحدد لقيمة السلعة هو العمل المستغل في إنتاجها ، رغم أن " ريكاردو " لمح في فروض نظرياته إلى أثار التكنولوجيا بشكل مطلق من حيث تحديد قيمة السلعة .
- ✓ لا توجد نقود بل تتم العملية من خلال تبادل السلعة على أساس المقايضة و قد اتفق بذلك مع فروض النظرية المطلقة .[2]

لقد أجاب ريكاردو على هذه الأسئلة السابقة باللجوء إلى نظرية التكاليف النسبية بعد أكثر من أربعين سنة من عرض نظرية التكاليف المطلقة، وقد انطلق من مبدأ الثروة الصناعية وما تتطلب لتخفيض الفائض الإنتاجي الصناعي ، فإن الأمر يدعو إلى امتصاص الفائض الصناعي نتيجة وجود الفائض الزراعي عند آدم سميث فإن المشكل عند دافيد هو تواجد القطاع الزراعي نفسه رغم أهمية هذا الأخير إلا أنه يوجز في داخله كمية عناصر الإنتاج كقوة العمل ورأس المال التي هي ضرورة أيضا لتوجيه الصناعة ، كما أنه أوضح أن التبادل التجاري بين دولتين لسلعة ما فيه فائدة لكلتيها حتى لو كانت لإحداهما ميزة مطلقة في إنتاج السلعة ، فالتخصص الدولي وقيام التجارة بين الدولتين لا يتوقف على الميزة المطلقة في إنتاج السلعة، وإنما مقارنة الميزة النسبية لكلا البلدين في إنتاج السلعتين معا، دافعت النظرية عن مبدأ حرية التجارة ودعمها لمبدأ التخصص.[3]

[1]-ابتسام حملاوي، مرجع سابق، 30.

[2]- وليد عاجي ، مرجع سابق ،16.

[3]-حفيظة الشيني، مرجع سابق، 22.

الموارد الاقتصادية للدولة تظل كما هي ثابتة وأن كل نوع من هذه لمواد متماثل تماما.

عناصر الإنتاج المختلفة (العمل ورأس المال والأرض) تتحرك بسهولة تامة من دولة إلى أخرى.

إن تكلفة الإنتاج ثابتة، وساعات العمل الواجبة لإنتاج السلعة الواحدة تظل كما هي، بصرف النظر عن لكمية المنتجة منها.

إن ثبات التكاليف هو السبب إلى الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.[1]

ثبات مستوى المعرفة كما هي داخل الدولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

التوظيف الكمي لعناصر النتاج أو الاتجاه التلقائي إلى لتوظيف الكامل اعتبر أن حركة حرية عناصر النتاج العمل و رأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية أما على المستوى الدولي فعناصر النتاج لا يمكنها التنقل بحرية.

ليس من الضروري أن تتمتع أي دولة بميزة مطلقة في إحدى السلع بل يكفي أن تتوفر على ميزة نسبية في إحدى السلع ولذلك يمكن للدولة أن تحقق مكاسب من خلال التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين .[2]

[1]–فراس الأشقر ،مرجع سابق، 30.

[2]– جمال جويدان ، مرجع سابق، 26-27 .

**المبحث الثالث: من الاقتصاد إلى السياسة: أثر التجارة على السياسة الدولية.**

ظهرت فكرة السلام الاقتصادي كأطروحة ترى بأن للاقتصاد دور في تحقيق السلام و ذلك عبر فكرة أن الدول التي لديها معاملات اقتصادية فيما بينها لا تتحارب و أطلق عليها فكرة السلام الاقتصادي وهذا ما سنوضحه من خلال الطرح التالي عبر مطلبين الأول تحت عنوان السلام الاقتصادي و المطلب الثاني الليبرالية التجارية .

**المطلب الأول: السلام الاقتصادي ( أطروحة السلام من خلال التجارة ).**

تفترض هذه النظرية أن التراب الاقتصادي يعزز لسلام ويمنع النزاعات أو التعاون الاقتصادي بين القطاع الخاص و الجهات الفاعلة تتولد عنه مصلحة اقتصادية عامة و التعاون بين الدول يولد سلام دولي بين الأطراف المتعاونة اقتصاديا .

اعتبار التبادل الاقتصادي مع المنافس استغلاليا يولد عدم الرغبة في الانخراط الاقتصادي.

يتضمن السلام الاقتصادي إصلاحات هيكلية وبيئة تمكنية لبناء السلام وينظر إلى التبادل على أنه أداة للتشجيع حل النزاعات من خلال العمل الجماعي ويفترض السلام الاقتصادي أن الاقتصادات المتقدمة لموجهة نحو السوق لن تشارك في حرب مع بعضها البعض ونادرا ما تدخل في نزاعات منخفضة المستوى .

يتم تناول ركائز اقتصاديات السلام وسياسات الاقتصاد السلمي وكذلك مساهمة " كيني بولدينغ " في اقتصاد السلام على وجه الخصوص ويتم إيلاء اهتمام كبير حول أنظمة تحكم الحياة الاجتماعية ، وهي نظام التبادل التجاري و التهديد و التكامل من وجهة نظره .

تم اقتراح تعريف عملي للسلام الاقتصادي واقتراحات مرتبطة بالسياسات الاقتصادية السلمية و تم التأكيد على إقامة ديمقراطيات توافقية ووضع هدف جديد للسياسة الاقتصادية .[1]

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الأوروبية تمتعت بفترة من السلام امتدت منذ ما يقارب ستين عام منذ عام 1945 ، وبعض الدول الآسيوية يتمتعون بالسلام منذ نهاية حرب الفيتنام ، وهذا دليل أن السلام الاقتصادي فرض على الدول عدم الدخول في حرب خوفا على مصالحها، وكذلك المصالح المشتركة لكل الأطراف.

هل يمكن للإقتصاديات أن تحقق السلام ؟ سؤال صعب بالنسبة للاقتصاديين هو ما إذا كان الاقتصاد يتمتع بفترة سلام هنالك أشياء يمكن القيام بها اقتصاديا للحفاظ على السلم.

ظهر تأثير الاقتصاد على الحرب و السلم خلال الفترة ما بين الحرين العالمتين ، حيث كانت فترة صعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ويمكن إظهار دور المشاريع خلال تلك الفترة وكذا إتباع سياسة اقتصادية .[2]

الاقتصاد السلمي الذي تمت مناقشته يضع فرص طويلة الأمد ، ليست سوى مفهوم نظري لطريقة عمل الاقتصاد، والاقتصادات الفعلية والتبادلات التجاري عادة ما يتم النظر في الحفاظ على السلام من قبل السياسيين على أنه أمر صعب من خلال تحمل تكاليف الحرب وإقامة علاقات تجارية مع المعتدي أو الدول الأخرى . أن السلام الاقتصادي نظرية مقابلة للواقع وذلك حول الزعم الذي يمنحه السلام الاقتصادي وكذا مفاوضات تسوية استقبلت بالنقد من قبل السلطة والسياسيين ، حيث يعطى من خلال ذلك أهمية للبعد الاقتصادي .

[1] -knnete.Boulding,theeconomicpeacetheory,(26 .Bloonsbuy.street.london.w.c.1)8 .
[2] -Raul caruso. Peace. Economic and peacefuleconomicpolicies..journal of « the econnomics of peace and security .2017

ومن النقد الموجه لهذا الطرح أنه لا يمكن للقضايا الاقتصادية أن تؤثر على القضايا السياسية .[1]

حاولت الترويج للطرح الليبرالي القائل : بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل هي عوامل تقلل من احتمالية المواجهات العنيفة بين الدول .نظرية السلام الاقتصادي على الرغم من أنه تمت الإشارة عبر سلسلة طويلة من المفكرين الليبراليين الاقتصاديين الكلاسيكيين عبر فكرة أن الاعتماد المتبادل أن يؤثر على النمو بشكل ايجابي على العلاقات السياسية الدولية بين الدول .

التكاليف البديلة عنصر مركزي في فكرة السلام الاقتصادي حيث يعتمد على القوانين " قوة الأمن السوق " ،وتوسيع التبادل التجاري من شأنه أن يحل القضايا السياسية الجوهرية.

**المطلب الثاني: الليبرالية التجارية وأطروحة الاعتماد المتبادل.**

تتضمن النظرية الليبرالية الاقتصادية أو الانفتاح إلى السوق و تقضي بتحرير التجارة و حرية تنقل رؤوس الأموال و خصخصة المشروعات و الشركات الحكومية ، الطرح الليبرالي قائم على أساس التبادل التجاري .

تقضي الليبرالية التجارية بزيادة التعاون الاقتصادي وخلق ظروف مواتية للنمو الذي يمهد الطريق إلى السلام .

النماذج الموجودة في قلب الدراسات الليبرالية التجارية ستفعل بالفعل ما يرجى منه السلام ،كما أن التبادل الاقتصادي من شأنه أن يساهم في تراجع التوتر السياسي، أنصار التوجه الليبرالي يفترضون أن التعاون الاقتصادي بين الدول يزيد الاقتصاد المطلق وهذا يرفع التكاليف البديلة و يعمق الرفاه الاقتصادي وبالتالي يحد من المواجهات.

1- Norim. Ripsman, economicpeace 03

لا نعرف لماذا تتعايش دول الغرب في سلام فهي تمتلك خصائص مثل الديمقراطية ،و التجارة الحرة نعرف أنها مرتبطة تاريخيا بالسلام فهي تشكل في معظم الأحيان تحالفات ، والفكرة هي أن هذه الدول لديها مصالح مشتركة واللجوء إلى التعاون الاقتصادي و التحالفات على أساس المصالح المشتركة و بهذا تصبح الحرب غير واردة والإقتصاديات الغربية أكثر نموذج ناجح على ذلك بسبب الديمقراطية الرأسمالية و الاعتماد المتبادل يسهل سير العلاقات بين الدول بسبب التجارة و تدفقات رؤوس الأموال.

المذهب التجاري في الاقتصاد الدولي حتمي للاستفادة من التوسع في السوق العالمية من خلال تعزيز التجارة الحرة و كذلك تقسيم العمل الدولي .

عززت التجارة الحرة موقعها المهيمن في الاقتصاد الدولي حيث قام ريتشارد كوبدان بتعزيز الحالة النظرية للتجارة الحرة و قدم نظرة بشأن النظام و السلام الدوليين وذلك باعتقاده أن التجارة الحرة ستضمن السلم بين الدول و كيف يمكن لكل الدول آن تستفيد من التجارة الدولية بما في ذلك تلك التي لا تتميز بأي ميزة اقتصادية أو تجارية.

جادل دعاة التجارة الدولية بأنه يمكن من خلال الرؤى الليبرالية يمكن أن تساعد في بناء نظام دولي دائم و مسالم فاعتقاد"كوبدان" أن التجارة لن تعزز الجانب الاقتصادي فقط بل السلام أيضا و بذلك يكون سيس التجارة ، فالتبادل التجاري الحر يعزز تكوين ثروة و بدوره يقلل من رغبة الدول في بناء إمبراطوريات و استخدام القوة للحصول على مكاسب اقتصادية من شأنها أن تبرز المصلحة المشتركة ، بحيث أن " رتشارد كوبدان " في خطابه في مانشستر في 1846 يقول:" بأنني أرى غي مبدأ التجارة الحرة لا يجب أن يعمل على أساس الأخلاق كمبدأ الجاذبية في رسم الكون من عداء العرق و العقيدة واللغة توحدنا في مؤتمر السلام الأبدي ".

التجارة الحرة تعكس السلام وفق الليبراليين التجاريين، فبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم توسع ملحوظ في الاقتصاديات الرئيسية والتجارة الدولية والتفاعلات العابرة

للحدود، تدفقت التجارة وظهرت منظمات للعامل مع مختلف الجوانب الاقتصادية ، السياسية ، فالاعتماد المتبادل يقفل فرص الحرب.

**المطلب الثالث: التجارة كموضوع للسياسة الدولية**

تسعى النظرية الليبرالية لتأسيس علاقات دولية بين الدول التي تقوم على السلام العالمي وليس الحرب وذلك عن طريق نشر قيم الليبرالية وتوسيع التجارة الحرة بين الدول في الخارج.

* وصف توماس جيفرسون بأن السلام والتجارة والصداقة مع جميع الشعوب دون الدخول في تحالفات هي أساس السياسة الخارجية الأمريكية، أما الأوروبيون جعلوا السلام والتجارة الحرة مبادئ رئيسية لهم و أشار الليبراليون أن الدول تستفيد من ازدهار جيرانها الذين لديهم ما هو أفضل في مجال التجارة، وأكدوا أنه إذا لم تعبر السلع عبر الحدود فإن الجيوش ستعبر.

في كتابه أكد كوبدان الفوائد التي يمكن أن نحصل عليها عن طريق الثورة والتجارة بحيث يقول بأن التجارة في هذه الأيام هي العلاج لمختلف النزاعات، الحرب تفسد التعاون والتجارة والسلام وحده هو الذي يجعل من الممكن تقسيم العمل عبر حدود الوطن.

* إن الهدف الرئيسي الليبرالية هو منع الملوك من تعريض رعايا هم للأخطار في حروب لا ضرورة لها. وفرت الحرب عبر التاريخ مبررات للحكومات للاستحواذ على المال .

* لا مصلحة للطبقات المتوسطة سوى المحافظة على السلام أهم مسلمات الليبرالية التجارية، كذلك ليس بالحروب يمكن للدول أن ينعم بالحرية الدستورية بل العكس .[1]

* الليبرالية مهيمنة على الاقتصاد السياسي أصبحت تدريجيا الوجه للسياسة العالمية الاقتصادية الجديدة من أفكارها ومبادئها وصولا إلى المؤسسات الدولية، كما أن سميث

[1]- ريتشارد كوبدان،السلام والتوافق الدولي، مترجما(الأردن 2008)، ص.ص.11-12.

أرسى مبادئ الليبرالية التي توجه صنع السياسات الاقتصادية، أبرزها الطبيعة المتضاربة للنظام الدولي وكذلك ضرورة التضحية بالمكاسب التجارية من أجل الدفاع الوطني.[1]

* يختلف كرمن ريتشارد كوبدان، جون ماينارد كينز، وفريديريك هايك في كثير من الجوانب الاقتصادية، أو جوانب السياسات الاقتصادية لكن يشتركون في مبادئ أساسية أهمها الحية الفردية، المصلحة الذاتية، اقتصاد السوق هو مصدر النمو الاقتصادي، كما يشتركون في نقطة أساسية هي أن الالتزام بمبادئ الليبرالية سيحقق الأهداف السياسية والسلام.

اقتصاديات السلام هي فرع متخصص من الاقتصاد يركز على تصميم المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية ومن أجل منع وتخفيف أو حل الصراع العنيف داخل المجتمعات ومابين الدول وكذا اللجوء إلى مناهج مستمدة من مختلف التخصصات منها: الأنتربولوحيا، علم الاجتماع، علم النفس، والجغرافيا والعلاقات الدولية يشكل اقتصاد السلام جزءا متطورا من دراسات السلام والصراع، بحيث يؤكد علم الاقتصاد مرتبط بالسلام.

يتم تعريف اقتصاديات السلام أنها استخدام الاقتصاد لتجنب الصراع وإدراته وحله بحيث يتم يعرف والتر إيسارد:اقتصاديات السلام تهتم عموما بإدارة وحل الصراع في المجال الاقتصادي بين الوحدات التي تتصرف في النشاط الاقتصادي وهذا يقود إلى تحسين فرص التجارة العالمية الموسعة، الاعتماد المتبادل يمنع الدول من اللجوء إلى استخدام القوة، وكذلك التكاليف السكرية والاقتصادية التي سوف تتراكم على الدول في حالة تعطل العلاقات التجارية والدول حساسة للتغيرات التجارة والاستثمار.

[1] The classical.libiralism and the neo_libiralism.

فبالنسبة لهذا الطرح فإن التجارة الحرة والحرب لا يتفقان في حركة التجارة تقتضي وجود طرق آمنة تنتقل عبرها وهذه التجارة، كما أنها تعمل على توسيع الاتصالات وتوقع مستوى التواصل والتفاهم الدولي بين الدول وتحقق التبادل والتشابك في المصالح.

يجعل تكلفة الحرب الاقتصادية شديدة الارتفاع وهذا ما يكبحها من خوضها ويجعلها أكثر رغبة في الجنوح للسلم والتفاهم للوصول إلى حلول تحفظ مصالح جميع الأطراف.[1]

فالأخير وكخلاصة للفصل الأول يمكن القول بأن التجارة الدولية حركة لعنصري الصادرات والواردات بدأت بمفهوم بسيط ثم اتسع نطاقها لتصبح ظاهرة يرجع ظهورها لعدة أسباب أهمها اقتصادية وسياسية، ثم أن التبادل التجاري مهم لاقتصاديات الدول وقد يكون داخليا أو خارجيا، محلي أو دولي،ولا يمكن تناول موضوع التجارة الدولية دون التطرق إلى دور منظمة التجارة الدولية في ذلك مبادئها و أسسها وهياكلها سهلت عملية التجارة الدولية.

وبالرجوع لأدبيات التجارة الدولية لا يمكن غض البصر ن أهمية النظريات المؤسسة لهذا العلم أو ظاهرة التجارة الدولي ضمن نطاق منظمة التجارة هي نشاط حر لا يخضع لقيادة حركية وهذا أساس النظرية الليبرالية التجارية التي سعت لتحرير التجارة وكذلك توسيع دورها في السلام بين الدول.

[1] –kenwer_Bolding.the economic of peace :prentice_hall,1945,P .2.

# الفصل الثاني:

# مظاهر التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

## الفصل الثاني: مظاهر التنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين

إن الولايات المتحدة ترى في الصعود الاقتصادي الصيني إحدى القضايا المهمة في سياسة الهيمنة الأمريكية، ولهذا شهدت العلاقات الأمريكية الصينية صعوبات دائمة و أظهرت تناقضا غير مسبوق في إطار المبادلات التجارية خاصة في عهد ترامب، بما يحتمل أن تكون لها تأثيرات على مسائل جوهرية في الاقتصاد الدولي مثل حرب العملات والسياسات الحمائية قضايا التكنولوجيا.

## المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في التجارة الدولية

### المطلب الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية

تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، من ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة تجارية ،أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة فعملت على وضع إستراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل لصالحها ،ولذلك قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة وكرستها لخدمة مصالحها .[1]

تمثل التجارة الخارجية الأمريكية نسبة كبيرة من المبادلات الدولية و المواد الصناعية تمثل أكبر نسبة من مجموع الصادرات و أهم الواردات تتمثل في المواد الأولية و البترول وبعض المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى دور الدولة في عقد الاتفاقيات و التكتلات التجارية ،كما أصبح الدولار وسيلة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف و هكذا شق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية ،كما تمكن من السيطرة على العديد من الأنظمة النقدية في الدولار التي تعاني من التبعية الاقتصادية .[2]

تتجلى المؤشرات الاقتصادية و المالية حيث تمثل أكثر المبادلات العالمية و مقاولاتها و شركاتها متعددة الجنسيات تشمل قارات العالم و تحقق 14،5 من المبادلات العالمية و بذلك أصبحت قوة تجارية أولى في العالم ، تظهر قيمة التجارة الخارجية

[1] ـ سليم كاطع علي ، مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي، 157.

[2] ـ الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى ، www.9alami.com أطلع عليه يوم : 2021/05/9.

الأمريكية و تعتبر آسيا الزبون التجاري الأول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكذا كندا و المكسيك و أوروبا .[1]

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية إحدى المراتب الثلاث الأولى في التجارة العالمية ، تغزو منتجاتها كل المناطق في العالم و خاصة أوروبا و آسيا و أمريكا اللاتينية و تعامل الولايات المتحدة مع أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ساهم الأمريكيون في نشر نمط معين من الاستهلاك اللوبيات الغذائية و قد لقي هذا النمط رواجا كبيرا خارج أمريكا كما يظهر استخدام الدولار كعملة صعبة فهو عملة حوالي نصف المبادلات التجارية العالمية ، كذلك ارتفاع نصيبه من مدخرات البنوك المركزية العالمية و رغم تركز اليورو في بعض مناطق العالم ، كما تحتكر أهم بورصات شراء و بيع أسهم الشركات الفلاحية ، و هي أهم محرك للاقتصاد العالمي و ذلك بفضل الازدهار الاقتصادي و ضخامة رقم معاملات المؤسسات الأمريكية الذي يفوق أحيانا الناتج الداخلي الخام للعديد من الدول مجتمعة .

تحتكر الولايات الأمريكية تجارة الأسلحة بدا من الإنتاج ثم الترويج وصولا إلى الأسواق لبيع أسلحتها المدمرة .[2]

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المصدرين في العالم و تتمتع بقاعدة تصديرية متنوعة حيث تعد الآلات و الأجهزة الميكانيكية من أهم الصادرات ، كما تعد من أكبر الدول المستوردة عالميا للسلع و تعتبر كل من الصين،اليابان،كندا و المكسيك من أكبر الشركاء التجاريين ، وتعد كذلك أكبر متلقي للإستثمارات الأجنبية خاصة من الإتحاد الأوروبي .[3]

---

[1]- نجيبة دلامي ، مرج سابق ،91.

[2]- مظاهر النفوذ الأمريكي في العالم ، www.revesion_histoire.ge.com

[3]- أحمد عزت، سيطرة الولايات المتحدة على العالم : aljazeera.net.

تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق التجارية سواء من خلال الشركاء التجاريين التي تمثل الدول الكبرى ،أو مناطق نفوذها داخل القارة الأمريكية و خارجها إلى القارات الأخرى و تحتل المراتب الأولى بفضل قوتها الاقتصادية سواء في المنتجات الاستهلاكية أو التكنولوجيا العسكرية.[1]

**المطلب الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية**

تعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية و ذلك يرجع لعدة عوامل منها:

أهمية الاتفاقات الثنائية التي تعقدها مع الدول المجسد في التبادل التجاري الحر مع كندا و المكسيك أو الدول الأخرى ضمن منظمة التجارة العالمية .

ارتفاع حجم الاستثمارات الأمريكية بالخارج ومدى مساهمته في الرواج التجاري .

امتلاكها لمعظم الشركات متعددة الجنسيات وكذا ارتفاع الإنتاج الاقتصادي.

تنوع شبكة المواصلات البحرية، البرية، والجوية.

دور منظمة التجارة العالمية الذي يكمن في تخفيف الرسوم الجمركية أو إلغاءها مما يشجع عملية التبادل التجاري .[2]

لعبت منظمة التجارة العالمية دورا مهم في نشأة النهضة الأمريكية بحيث جاء اكتشافها نتيجة تنافس تجاري بين الدول الأوروبية و كانت الشركات هي اللبنة الأولى لتشكل التاريخ الأمريكي.

لعبت التجارة دور مهم في تشكيل الوعي السياسي وكذا الدستور الأمريكي والتشجيع على حرية التجارة.

تشكلت التجارة الخارجية السياسة الأمريكية وأتاحت الفرصة لنشوء المنظمين الذين كونوا شركات استثمارية وتجارية تخدم المصالح الأمريكية و رأس المال الذي أسهم في دخول أمريكا للدخول في الحربين العالميتين الأولى و الثانية و كانت الحرب الباردة

[1]- أحمد عزت ، مرجع سابق..

[2]- وسام خالد اليوسف، مرجع سابق،107.

تدور بين حرية التجارة و توسيع السوق العالمي الحر الذي تدعو إليه أمريكا ومع انتهاء الحرب الباردة منحت الفرصة لأمريكا لتصميم نظام تجاري دولي يقوم على مبادئ الفكر الأمريكي و منح لها الفرصة لفرض مصالحها في فتح الأسواق الدولية أمامها و فرض تجارة دولية .[1]

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم كتاجر و مستورد ووجهة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث توسعت تجارتها و أصبحت أكثر تكاملا خاصة مع الاقتصادات الكبرى .

تنوع شركاءها التجاريون ( كندا ، المكسيك، الصين، اليابان، الإتحاد الأوروبي ، وبريطانيا ) حيث تعمل على وضع القواعد للتجارة و تحريرها و التفاوض على فتح الأسواق .

بالإضافة إلى الزراعة و الصناعة يوجد عوامل أخرى مساعدة في الهيمنة و تصدرها للمراتب الأولى.[2]

وفرة الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة و المياه العذبة بالإضافة إلى غناءها بالنفط ة الفحم و الغاز الطبيعي كما تحدها الموانئ المساعدة في المبادلات التجارية .

تمتعها بنظام سياسي ثابت و نظام نقدي موحد سهل من عملية التكامل بين ولاياتها.

ساعدتها حدودها الآمنة في تكوين أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم حيث تعد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية منحتها ميزة أكبر في الاقتصاد العالمي .[3]

الكثافة السكانية ولدت اليد العاملة هذا ما ساعد في تكوين شركات تمكنت من التغلغل في التجارة العالمية .

---

[1] –brack.r.wittiams.ms.trade.policy : backgromd and currentissuos (septenber , 15 ,2020) https://crsreports.congras.gow.

[2] إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، موسوعة أراجيك ، www.arageek.com

[3] ـ محمد صخري، التنافس الأمريكي . الصيني من أجل الريادة العالمية و الإقليمية 2019.07.07 www.politics.ds.com

تمثل الولايات المتحدة نسبة عالية من مجمل سكان العالم هذا ساعد في ازدهار مختلف القطاعات ، كما تمتلك عدة شركات متعددة الجنسيات حول العالم مكنها من التغلغل في كل دول العالم .

تتحكم الولايات المتحدة بمراكز المال وتعمل كأكبر دائن و أكبر مدين تستحوذ على مراكز الطاقة: النفط الغاز الطبيعي الغاز الصخري و هي دولة مصنعة للصناعات الخفيفة والثقيلة بدا من الغذاء وصولا إلى الأسلحة النووية ، تنتشر قواعدها العسكرية في كل الدول العالم تقريبا لحفظ مصالحها الحيوية تسعى الولايات المتحدة لبناء قواعد إستراتجية تسعى لتحكم في زمام الاقتصاد و الإستراتيجية.

القوة العالمية الأمريكية عسكريا واقتصاديا في إحدى الحقائق وقد أدت عولمة الاقتصاد العالمي و كذا تعزيز الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والسياسة بدون أن يبرز في وجهها أي منافس أيديولوجي ووجدت الدول الأخرى بينها وبين الولايات المتحدة فجوة و للتخفيف منها لجأت الدول الأخرى إلى تحريك اقتصادها عبر الاعتماد المتبادل، كما تسعى الولايات المتحدة إلى توسيع مجالها التجاري على نطاق واسع عبر الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية بينها و بين دول العالم أو عن طريق الاتفاقات داخل منظمة التجارة العالمية.[1]

شكلت الولايات المتحدة الأمريكية 5% من سكان العالم و 5% من إنتاج العالم و أكبر مصدر للسلع و الخدمات في 2017 و يعتمد مستوى كل من الصادرات و الواردات الأمريكية للسلع و الخدمات على عوامل الاقتصاد الكلي بما في ذلك قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى ، كما تعد قوة تجارية حيث شكلت قيمة الصادرات السلعية 11% من قيمة الصادرات السلعية العالمية ، كما عملت على تكريس المؤسسات الاقتصادية لخدمة مصالحها كصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و الذي ساعد على ذلك هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تجسد مبادئ السوق الليبرالية الحرة .

[1] – us.trade.trends and devehopments , (de cenper 3,2018) https://crseports.eangress.gov

اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج و الخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى التابعة للدول الكبرى ، كما يحتل الدولار الأمريكي المرتبة الأولى في العالم من احتياط العملات الأجنبية .[1]

من ناحية أخرى تشكل مصادر الدعم الداخلية فهي تعد من أكبر منتجي الغذاء في العالم و قد يبلغ إجمالي صادرات الحبوب في العالم 600 طن سنويا و تصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية ،و مع استمرار هذه المعدلات ستكون المتحكم في إنتاج الغذاء الذي سيكون وسيلة ضغط سياسي .

أظهرت مؤشرات تقرير سكرتارية الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة بأن الولايات المتحدة تحولها للحمائية التجارية و هو ما يبدو خلافا لأدبيات الاقتصاد الدولي و قيم العولمة و الإنتاج الاقتصادي التي تبنتها الدولة لعدة عقود تحت دعاوي إصلاح النظام التجاري متعدد الأطراف و عملت على الحفاظ على الصفقات التجارية بينها و بين أعضاء المنظمة لأنها ترتبط مع 20 دولة ب 14 اتفاقية تجارة حرة سارية المفعول تغطي السلع و الخدمات.[2]

**المطلب الثالث: العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين**

بلغ إجمالي الشراكات التجارية مع الصين حوالي 4 مليار دولار، وقد احتلت الصين المركز الرابع و العشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ، و اعتبرت سوق التصدير رقم 16 و أكبر مصدر للواردات، وفي عام 2017 بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري ، و تعتبر الصين أكبر سوق للصادرات الزراعية عام 2017.

[1]- سليم علي ، مقومات القوة الأمريكية (بغداد). 165.166.

[2]إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية . مراجعة في السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية ، 2018 : https://www.wto.org

كما تعتبر الصين شريك تجاري في الخدمات و تدير فائض تجاري بقيمة 37،3 مليار دولار مع الصين ، و هو أكبر فائض في الخدمات مع أي شريك آخر. [1]

إن للواردات الأمريكية مع الصين دور كبير في رفاه المستهلك الأمريكي ، و قد أثرت المنتجات الأمريكية عالية الجودة و الرخيصة إلى حد كبير على حياة الفرد الأمريكي ،كما وسع نطاق خيار المستهلكين في أمريكا ولاسيما الفئات ذات الدخل المنخفض ،كما أن تخفيض قيمة العملة الصينية مقابل الدولار يؤدي نظريا إلى انخفاض سعر الصادرات مقارنة بصادرات الدول الأخرى ، ويعود كذلك إلى تنوع هيكل الصادرات الصينية ومن هنا كانت المرونة الجزئية التي اتبعتها للاستجابة للمطلب الأمريكي .[2]

تحقق الصين باستمرار فائض تجاري في تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و هذا يؤثر سلبا على الاقتصاد الأمريكي ، بحسب بيانات الجمارك الصينية تتنوع صادرات بكين إلى السوق الأمريكية في 2019 من طائرات و آلات كهربائية وصولا إلى المواد الزراعية و المواد الخامة ، إذ تعد الصين أكبر سوق للتصدير الزراعي و تعتبر واردات الخدمات الأمريكية من الصين واحدة من أبرز الأرقام التجارية بين البلدين ،إذ بلغت 18،4مليار دولار في 2019، أبرزها قطاعات النقل و السفر و البحث و التطوير ، بذلك تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى أسواق تصديرية منافسة لتلك الصينية التي تتميز بانخفاض أسعارها و إرتفاع تنافسيتها عالميا، إذ تعد من أدنى الأسواق التي تتميز برخص اليد العاملة بحسب منظمة العمل الدولية ،كما ارتفعت صادرات الصين إليها بنسبة 87،3% مقارنة ب 2018 لتصل إلى 85،5% بالرغم من الرسوم التي فرضها *دونالد ترامب* و لم يلغيها الرئيس الحالي *جو بايدن* .[3]

[1]- خالد عبد الوهاب الباجوري ، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي (مصر ،2018) .12.

[2]. نجيبة دلامي ، مرج سابق . 132.

[3]- محمد فرحات ، ماذا يني الانفصال الاقتصادي بين أمريكا و الصين 2020.9.8 : arabic_sptniknews.com

## المبحث الثاني: الصين كقوة صاعدة في التجارة الدولية

بنهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين شهد العالم صعود قوة سياسية و اقتصادية جديدة هي الصين ،التي تمتلك مقومات تؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية و السياسية في العالم ، وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل . حيث حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة خاصة في معدلات النمو و الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي حيث أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية عبر سياسات الإصلاح و الانفتاح عبر سياسات الخيار الجديد ،و بناء قاعدة تجارية علمية ، تكنولوجية تمكنها من خوض تجربة تنافسية في السوق العالمية . [1]

### المطلب الأول: مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي

تتصدر الصين المرتبة الأولى عالميا من خلال حجم التجارة العالمية و ذلك راجع لعدة عوامل أهمها القدرة التنافسية للمنتوجات الصينية ، فضلا عن أسطولها التجاري و الاتفاقات التجارية مع مختلف دول العالم . و كذا تدفق الاستثمارات الأجنبية على الصين مقابل تزايد الاستثمارات في الخارج و انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث شهدت تجارتها الخارجية تطورا سريعا منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وارتفعت نسبة الصادرات.[2] الواردات و ذلك من خلال تحقيق انعطاف تاريخي يتمثل في تحويل اقتصادها من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح على مختلف الأبعاد و هذا ساعد على تعزيز النسيج الاقتصادي ، خلال فترة الإغلاق كانت معظم التبادلات التجارية بينها و بين الإتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية لكن بعد الانفتاح اتخذت أساليب تجارية جديدة و متنوعة وعلى أساس تطوير التجارة العادية ثم أصبحت أهم أسلوب للتجارة الخارجية .

[1]- نجيم حذفاني ، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر:39.2011.

[2]- أحمد فاروق ، التجربة التنموية في الصين ،( جامعة الأزهر،كلية الإقتصاد) .

قامت الصين بإنشاء شبكات تصدير بحيث تواكب الاتجاهات الأنشطة التجارية في الأسواق العالمية .[1]

تعد الصين أكبر دولة من حيث التجارة العالمية للسلع و ثاني أكبر دولة في جذب الاستثمار الأجنبي ويحتل الناتج المحلي الإجمالي للصين المرتبة الثانية ، و إذا اعتبرنا الاقتصاد العالمي سلسلة حلقاتها اقتصاديات الدول فستكون الصين الحلقة التي تتحكم و توجه الاقتصاديات الأخرى ، و الأكثر فعالية و تعتبر سوق استهلاكية للدول و كذا للشركات متعددة الجنسيات و قوة دافعة للتعاون الاقتصادي و بهذا تلزم الصين نفسها بزيادة التعاون و التكامل الاقتصادي و تعزز تواصل البنية التحتية ، كما تعد منصة جديدة للتجارة الحرة ، حيث تستفيد من مزايا السوق الضخمة .

قدمت الصين مساهمة ضمن النمو المستقر للاقتصاد العالمي حيث خلقت ملايين فرص العمل لتلك الدول و المناطق المصدرة ، و تفوق نسبة مساهمة الصين في نمو الاقتصاد العالمي حوالي 10% في السنوات الأخيرة ، كما شهدت الصين تسارعا في الطلب على الواردات ، و باتت تقدم إسهاما لدعم التوازن الاقتصادي العالمي و يجب الإشارة لأن الصين لا تزال مستورد رئيسي للسلع الأساسية في العالم و ساعد العدد الهائل للسكان في ذلك و تشارك في مبادرة الحزام و الطريق أكثر من 100 دولة و منظمة دولية ، استعادت الصين مكانتها كأكبر متلق للاستثمارات الأجنبية في العالم التي فقدتها لصالح الولايات المتحدة منذ عام 2015.[2] و قد بلغت الاستثمارات الأجنبية التي دخلت الصين أكثر من 129،5 مليار دولار حتى شهر نوفمبر 2019 ، في حين ضيق ترامب على التجارة الصينية سعت البلدان الأخرى إلى مد روابط تجارية و استثمارية معها ، و مثال ذلك توقيع 15 دولة على اتفاق الشراكة الإقليمي الشامل في شهر نوفمبر ، وتم التعهد بتخفيض العوائق التجارية في الإقليم ووافق الإتحاد الأوروبي لاحقا على اتفاق

[1] ـ مجيد شهاب أحمد ، تطور القوة و القدرات الصينية بعد الحرب الباردة .

[2] ـ مجدي صبحي ،مرجع سابق، 02.

الاستثمار الشامل مع الصين ، و تصبح الصين بذلك أكثر استهلاكا بالإضافة إلى دورها كمنتج و الذي لعبته لمدة طويلة و تحتوي على ربع الطبقة المتوسطة في العالم و هي آخذة في التوسع ذلك يعني توفر سوق هائل و تعد أمريكا السوق الأكبر للصادرات الصينية ثم منطقة هونغ كونغ ، اليابان، كوريا الجنوبية، الإتحاد الأوروبي ،سنغافورة، وتتعامل الصين مع أكثر من 268 منطقة في العالم .[1]

أما على صعيد الاستثمارات الضخمة تعد من أكبر المستثمرين في العالم سواء خارجيا أو داخليا ، حيث تعد هونغ كونغ أكبر مستثمر في الصين كما أن الصين بقدرتها الاستثمارية الضخمة تعد مستثمر رئيسي في العالم ، و ذلك في قطاع الخدمات التجارية عالميا كما أنها تعتبر أكبر مستهلك للطاقة حاليا في العالم ، و إذا كانت آسيا تتمتع بوزن ثقيل في التجارة الخارجية عالميا فإن الصين أصبحت تشكل القوة التجارية الأولى في آسيا ، وتتضاعف إسهاماتها يوما بعد يوم .[2]

منذ قيام الصين بإصلاحات عرف ميزانها التجاري فائضا مطردا بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات الصناعية الإستخراجية والثقيلة ، وكانت إلى الواردات مواد أولية من الدول النامية لتلبية حاجيات التصنيع وتحقق فائض في علاقتها التجارية مع معظم دول العالم و على رأسها الدول الكبرى ، إن انفتاح الصين على الخارج مارس تأثير بارز على هيكلة الصادرات و الواردات من المواد المصنعة و ذلك لمواجهة الطلب المحلي و العالمي.[3]

[1]- دلامي نجيبة ، مرجع سابق ، 126.

[2]- تشين وي تشينغ *الصين الأكثر إنفتاحا على العالم ، جريدة العرب الدولية، 15294(12 أكتوبر 2020) 02.

[3]- ستيفن روتش ، الاقتصاد العالمي في غياب الصين ، alghad.com

## المطلب الثاني : السياسة التجارية الصينية

عملت الصين على التعاون مع المتخصصين في الإقتصادات الدولية و التجارة لرفع المستوى الإنتاجي و التكنولوجي. و لكن أهم مراحل تطور للتجارة الصينية كان منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و يرجع الأداء الاقتصادي و التجاري الجيد إلى إستراتيجية تنموية و إصلاحات مؤسسية والعمل الأساسي هو انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية و الاتفاقات التي تعزز تحرير التجارة و الاستثمار القائم على قواعد اقتصاد السوق .أدى تركيز القيادة الصينية الجديدة إلى تعميق الإصلاح الاقتصادي و يمكن تقييم مراحل تطور الاقتصاد الصيني إلى أربعة مراحل:

1 / 1980ـ1983 : إحلال الواردات و الترويج الهامشي للصادرات .

2/ 1984ـ1990: الترويج لتحديد إحلال الواردات.

3/ 1991ـ1993: تحرير هامشي للتجارة .

4/ 1994ـ2001: التحرير الجذري للتجارة .

و هذا راجع إلى سياسات الإصلاح المؤسسي الاقتصادي و سياسة الباب المفتوح.[1]

أما مرحلة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقد غيرت الصين تطور التجارة إلى التنسيق بين الطلب الداخلي و الخارجي أي إستراتيجية التجارة المتوازنة في إطار التنمية الشاملة أما سياستها التجارية منذ الانضمام فقد عدلت وفقا لذلك أولا : استمرار تحرير التجارة 2001 إلى 2005 تم تعديل سياسة التجارة ونمط النمو 2006 إلى 2008 ثم معالجة أو التعافي من الأزمة العالمية 2008 إلى الآن .[2] كما اتخذت خطوات لتنفيذ العديد الالتزامات المحددة للوصول إلى الأسواق وفقا لاتفاقية الانضمام بما في ذلك: خفض معدلات التعريفة ،و إزالة الحواجز غير الجمركية ، و توسيع سوق

[1] .sheng bin. Chaina is trade development. Strategy and trade policy reforms . overview and prospect.

[2] .sheng. Bin . 08.

الخدمات ،أما حصص التعريفة الجمركية بقيت فقط لبعض المنتجات الزراعية و تجارة الأسمدة ، كانت هذه الخطوات ذات أهمية لتعميق الصين و اندماجها في التجارة الدولية و كذلك تعديلات السياسة التجارية ساعدتها في الانتقال إلى العالمية و تحسين الأداء التجاري و تمثل الأهداف الأساسية للسياسة التجارية الصينية في:

تسريع الانفتاح على العالم الخارجي و تطوير التجارة الخارجية و تعزيز النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار في الخارج كما قدمت إسهاما كبيرا في حماية التجارة متعددة الأطراف كما كثفت سعيها إلى الترتيبات الثنائية التي تنطوي على اتفاقيات التجارة الحرة ضمن تطوير العلاقات التجارية و الاقتصادية من خلال المساعدة في توسيع التجارة و الانفتاح الإقليمي و غير الإقليمي .[1]

تغيرت شروط سياسة الصين التجارية في العقد القريب منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و يقضي ذلك تنفيذ التزاماتها تجاهها و بينما تزداد تدابير الحمائية و استهدفت السياسة الصناعية و تعكس قدرة الصين على الانفتاح على الاقتصاد العالمي و تغيرت شروطها وفقا لذلك.

نظرا لنجاح الإصلاحات الصينية رأت الحكومة أنه من الضروري توسيع هذا النجاح إلى مراحل أكثر تطورا من خلال الانفتاح على العالم الخارجي و بدأت الصين في المشاركة في الاقتصاد العالمي من خلال إسهاماتها في صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، و منظمة التجارة العالمية و مشاريع تخدم تطلعاتها مثل: مشروع الحزام والطريق، و بفضل الإصلاحات ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات و التجارة في نمو و ارتفاع مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي و مع ازدياد صادرات الصين وفق منظمة التجارة العالمية ساهم ذلك في تشكيل دفعة للاقتصاد العالمي .[2]

[1] –christopher edmonds. The chaina rise as anternational trading power ERTYIOP¨2006 .02.
[2] –razeen sally . chinese trade policy. 2011.23.

حدث تأثير بين النمو الاقتصادي انتعاش التجارة الخارجية للصين خاصة الصادرات ، حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو 30%، بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية منذ 2001، إن الأمر الجدير بالتحليل هو طبيعة السياسة الصينية التجارية لان هذه السياسات هي جزء أصيل في جوهر الخلافات التجارية بين الصين و القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم ، تبنت الصين اقتصاد السوق إلا أن توجهها حاولت فيه تهجين الرأسمالية من خلال انطلاقها من فكرة أ، الرأسمالية و الاشتراكية ليست عقيدة بل صيغة قابلة للتطور و لا بد من أن هذا هو جوهر الخلاف بينهما و بين الاقتصاديات الكبرى .[1]

قادت موجة العولمة الصين إلى احتلال المراكز الأولى في التجارة العالمية و أصبحت قوة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاد العالمي حيث حافظت على المركز الأول منذ 2009 كأكبر مصدر للسلع في العالم و تحتل الصين مكانة فريدة لعدة أسباب أهمها حجم الصادرات الكبير و فائض الإنتاج والاحتياطات الرسمية فضلا عن الروابط الاستثمارية مع دول آسيا و دول العالم بحيث يولد ذلك العملة و العمالة و يولد النقد الأجنبي ، و أصبحت التجارة كعامل رئيسي للانفتاح وذات مساهمة في النمو الاقتصادي الذي جعل البلاد تستهدف العالم كسوق لها.[2]

تصدر الصين للمرتبة الأولى عالميا من خلال حجم التجارة العالمية راجع لعدة عوامل أهمها القدرة التنافسية للمصنوعات الصينية ، فضلا عن أسطولها التجاري و الاتفاقيات التجارية م مختلف دول العالم مقابل تزايد استثماراتها في الخارج .[3]

[1]- فرانسوا لوموان ، الاقتصاد الصيني ،صباح محمد كعدان مترجما ( دمشق, 2010) 96.

[2]- عرفان حسني , التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصادات العربية ، صندوق النقد العربي 2020. 34.35.

[3]- سارة داي ، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017.2018، 222.

## المطلب الثالث : تعدد الشراكات التجارية الخارجية للصين

### 1/ الشراكة مع الإتحاد الأوروبي :

تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020 ، و أصبحت الشريك التجاري الأول للإتحاد الأوروبي ، وذلك بفضل الانتعاش السريع لاقتصادها الأقل تأثرا بالوباء كوفيد 19 من إقتصادات الشركاء الغربيين و بلغ حجم تجارة الإتحاد الأوروبي مع الصين 588 مليار دولار ، و هو أكثر بنحو 31 مليار دولار من حجم التجارة الأوروبية مع الولايات المتحدة ، وأوضح اليوروستات في بيان خلال سنة 2020 أن الصين كانت شريك تجاري رئيسي للصين و تعد هذه المرة الأولى التي ينقلب فيها الوضع بحيث تسبق الصين الولايات المتحدة في حجم المبادلات التجارية مع أوروبا، ووفقا للمعهد تعزى هذه النتيجة إلى زيادة الواردات مع الصين و التي زادت بالطبع بنسبة 5،6% عام 2020 مقارنة بعام 2019 بينما ارتفعت الصادرات الأروبية إلى الصين بنسبة 2،2% .[1]

بعد معاناة الاقتصاد الصيني من تبعات كوفيد 19 ، تجاوز الاستهلاك في نهاية العام مستواه ما أدى إلى زيادة المبيعات الأوروبية و استفادت من الطلب على المعدات الطبية و الإلكترونية .[2]

بالعودة إلى بدايات التجارة مع الصين ظلت العلاقة من أوائل البنود في جدول أعمال الإتحاد الأوروبي لفترة من الوقت و كانت فرنسا و ألمانيا من أوائل الدول التي سعت إلى تطوير الشراكة التجارية إلى اتفاقيات استثمار و إيجاد فرص للتعاون و الشراكة الاقتصادية.

### 2/ الشراكة الصينية مع دول إفريقيا :

لعل أبرز أسباب النفوذ الصيني في إفريقيا هو ديناميكية الصين حيث تعاظمت الاستثمارات الصينية في إفريقيا و عرفت العلاقات خلال العقد تطورات منقطعة النظير

[1]- الصين الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي : أطلع عليه يوم 30.04.2021 www .skynewsarabia .com

[2]- الاستثمارات بين أوروبا و الصين ، جريدة الشرق الأوسط ( الخميس 31 ديسمبر 2020) https.// futur euro. com

في تاريخها الحديث و المعاصر ، و على الرغم من الوجود الصيني في إفريقيا ليس بالجديد فإن حجم و طبيعة العلاقات قد تغير و إلى حد بعيد منذ تسعينات القرن الماضي و لم يكن الغرض منها الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة و المتزايدة بل أيضا مواكبة الصعود الصيني المتسارع في الساحة الدولية ، و اكتساب وزن اقتصادي و نفوذ جيوإستراتيجي ، و كذا انفجار التيارات التجارية بين الصين و إفريقيا و تزايد الاستثمارات في البنى التحتية الأساسية .

إن قبول القارة الإفريقية لهذا الوجود الكثيف للصين ، لا يجب البحث عنها في الجانب الصيني حكاما و فاعلين و اقتصاديين بل في كون هذا الدور جاء لتقليل الأعباء الجمركية التي لطالما ميزت الدول الغربية و تعمل الصين على الوصول إلى الموارد الأولية و المنتوجات الفلاحية التي عاني من النقص فيها و بيع إفريقيا كميات ضخمة من السلع المصنعة أو السلع الاستهلاكية بأرخص الأثمان ، كما استغلت الصين حاجة إفريقيا إلى البنى التحتية الأساسية ففتحت لمقاولاتها و شركاتها سبلا جديدة في التدويل ، و من خلال غزو الصين لإفريقيا لا تحاول فقط إبراز أنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم لكن تطمح أيضا لتكون البديل القادم لشركاء إفريقيا التقليديين و ذلك عن طريق المشاريع الضخمة و المعروف عليها أنها تذهب أين تكون مصلحتها و لا تكترث لطبيعة الأنظمة السياسية و إذا كان الهدف من الوجود الصيني في إفريقيا أهداف عديدة إلا أن الهدف الرئيسي تجاري و تكون أكبر الشركاء التجاريين . [1]

الشراكة الصينية مع الدول الآسيوية : يظهر حجم المبادلات و قوة و متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليابان والصين رغم الخلافات السياسية التاريخية بين البلدين ووصل إلى حد لم تصله بعض الدول التي تشترك شراكة مالية وهذا ليس جانب التبادل التجاري فقط، و لكن التحديات المقبلة من أماكن أخرى ستكون حاضرة بالنسبة

[1]- يحي اليحياوي، الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال (المغرب:2015) 04.

لآفاق دول آسيا و المحيط الهادي و تعد المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم لكنها تواجه تباطؤ المبادلات ، وأثر الانتقال الصيني على الأمد القصير .

اتفق وزراء التجارة في كل من الصين و اليابان و كوريا الجنوبية على تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق ثلاثي للتبادل التجاري فيما بينها و قال الوزراء أن التدفق الحر للتجارة والاستثمار يزيد من حجم التبادل التجاري و خاصة بعد انخفاض الطلب في الأسواق الخارجية . كما قامت مفاوضات التجارة الحرة بينهم و بموجبها ستقوم كوريا الجنوبية بإلغاء التعريفات الجمركية على 92 % من الواردات القادمة من الصين في غضون 20 عام من دخولها حيز التنفيذ ، بينما تقوم الصين بإلغاء التعريفات الجمركية على 91% من جميع المنتوجات الكورية المستوردة . [1]

[1]- الصين و اليابان و كوريا الجنوبية نحو أكبر إتفاقية تجارة ،جريدة الشرق الأوسط (الخميس 05 ماي 2016) aawsat.com

## المبحث الثالث: التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين

رأت الولايات المتحدة بأن الصعود الصيني هي إحدى القضايا المهمة في السياسة الأمريكية بسبب ظهور منافس و ذلك لأن الصين قطب منافس و مع نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الأمريكية الصينية صعوبات دائمة و أظهرت تناقضا غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية و تعاظم ذلك في إطار المبادلات التجارية و أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة و هذا حدث بعد أزمات كادت تقطع العلاقات بين البلدين .

### المطلب الأول: عوائق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

ساهمت التناقضات والخلافات بين الولايات المتحدة والصين في إعاقة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية و يمكن القول بأن الأسباب سياسية و يقف على رأسها رغبة الولايات المتحدة في تخفيض القوة الصينية الصاعدة ومنعها من أن تصبح قوة عظمى ممكن لها أن تهدد الهيمنة الأمريكية مستقبلا ، إلا أن هناك أسباب غير سياسية تتجلى في النواحي الاقتصادية و التجارية و عليه حاولت فعل ما تستطيع بهدف إبطاء نهوض و عكس مسارها الذي تسير عليه منذ بداية الإصلاحات ، حيث حاولت أمريكا التلاعب بورقة منح الصين حق العضوية في منظمة التجارة العالمية و وضع شروط لانضمامها و كذا ممارسة الضغط في الإطار الذي يخص حقوق الإنسان الذي رفضته الصين و اعتبرته تدخل في شؤونها و تضغط على الدول الأوروبية لمنعها من تصدير التكنولوجيا للصين .

من أسباب منعها من الدخول هو أن مصالح الولايات المتحدة في آسيا و منع أي دولة من الهيمنة على ذلك و توفير الأمن في المنطقة و منع انتشار الأسلحة النووية ، إن الفائض التجاري بين البلدين كان دائما لصالح الصين و شكل قلق للولايات المتحدة ، أن حال دون انضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة لأن العلاقات

الاقتصادية غير متكافئة إطلاقا و بهذا طلبت منها فتح الأسواق الخارجية خاصة للمنتجات الأمريكية لإصلاح الخلل.[1]

**المطلب الثاني : حرب العملات**

أدت القوة التنافسية و المركز الريادي التنافسي للدول إلى بحث كل دولة من دول العالم عن وضع أفضل و تعد الأدوات المالية و النقدية مشروعة الاستخدام في هذا المجال ، حيث شهدت ساحة الأسواق ميدانا رحبا لممارسة حرب العملات بصورة علنية ، و شهدت جولات من التخفيض التنافسي لسعر الصرف و كذا عمليات تدوير النشاطات بالشكل الذي يجعل النشاط خادم لسعر الصرف المنخفض .[2]

ظهرت تكتيكات جديدة من أجل التخفيض العالمي للتنافس في العملة و تزداد قيمتها و تنخفض بالتتابع و تتأثر بحجم الصادرات و الواردات والميزان التجاري و ميزان المدفوعات و تكتسب العملة قوتها و سعر صرفها من خلال هذه القوى المؤثرة عليها ، و حركات العرض والطلب وناتج التدفق النقدي وتدفق الاستثمارات و نوعية الاستثمار .

حرب العملات قائمة على جعل الصرف الآخر يتراجع من أجل إحلال طفرة في الصادرات و ينتج عنها تضخم و يفقد العملة قيمتها و تتداخل فيها أفراد و شركات و منظمات و سوق المال و مناف أخرى تثيرها شبكات المصالح و التي تنهار روابطها في الأزمات و تحقق أهداف حرب العملات وهي : اكتساب القوة ، الفاعلية ، و القدرة .[3]

تخفيض العملة يؤدي إلى تذبذب أسعار العملات الأخرى و هو انتهاك لقواعد التجارة العالمية عبر منح امتيازات تنافسية غير عادلة للدول المصدرة للسلع و يؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال و بكين كانت تحرص على الحيلولة دون انخفاض قيمة عملتها عن المستوى الرمزي ، و الصين لن تسمح بتداول عملتها بحرية ، حيث أن الصين تقيد

[1] ـ حنان محمد نمر، عوائق إنظمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة العالمية، 7/6.

[2] ـ زهراء المعادي، حرب العملات (مصر: القاهرة، 2014) 8/7 .

[3] زهراء المعادي ، مرجع سابق ،9.

حركته ضد الدولار الأمريكي في الأسواق وهذا يؤدي إلى رفع قيمة الواردات الأجنبية إلى الصين وبتعزيز قدرات البضائع و المنتجات الصينية بهذه التنافسية الكبيرة تضرب في صميم الاقتصاد الأمريكي بينما ترى الصين أن انخفاض قيمة عملتها لا يدخل في إطار الحرب التجارية و هي لن تستهدف سعر الصرف لأغراض تنافسية في خضم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و فرض المزيد من الرسوم الجمركية المتبادلة ، بذلك نشبت حرب عملات بين البلدين بعد ما سجل اليوان الصيني أدنى مستوى له مقابل الدولار الأمريكي ما شكل تصعيدا كبير في الحرب التجارية بين البلدين قد يؤول إلى مآلات سياسية ، وتوقعات السوق تقضي بأن انخفاض قيمة العملات الأجنبية الأخرى خاصة عملات الدول التي لديها علاقات تجارية مع الصين ، و ترى الولايات المتحدة بأن هذه الخطوة هي سبب رفع التعريفات على الصادرات الصينية لأمريكا ، و إذا تمت الحال هكذا فإن هذا سيؤدي إلى آثار سلبية على كلا البلدين و كذا إجهاد الاقتصاد الصيني وزيادة معدلات التضخيم و رفع سعر الواردات و ركود الاقتصاد العقاري و أمريكا ترى أن الصين خفضت عملتها لتعويض أثر الرسوم الجمركية على صادراتها و تتناقض هذه الفكرة مع اقتصاد السوق الذي من المفترض أن يكون المحرك الأساسي له هو قانوني العرض والطلب و تلجأ له الصين لدعم صادراتها و التجارة .

قرر دونالد ترامب في 2019 إلى فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على البضائع الصينية و هذا يعود بالضرر على الاقتصادات الدولية و الاقتصاد العالمي و مثل هذه القرارات تضر أسواق المال و أسعار النفط ، والتجارة والاستثمار وضياع فرص العمل وتضرر الشركات و المؤسسات التجارية و جراء هذه الحرب بدأت الصين بخفض عملتها .

يعد حرب العملات اعتماد الدولة على سياسة سعر الصرف و تقليص القوة التنافسية للدول الأخرى عن طريق استخدام السياسة النقدية و التدخل في أسواق تبادل

العملات لتحقيق هدف أساسي يتمثل في زيادة صادراتها ، بينما تعتبر الولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين للصين و على الرغم من العلاقات التجارية التي استمرت بين البلدين لفترة طويلة إلا أن الإدارة الأمريكية كانت تصرح دائما بضرورة قيام الصين بإعادة تقييم* سعر الصرف* .[1]

في سياق الخطة الصينية لمزاحمة الدولار وصولا للخلاص منه ، تحاول الصين ضرب الدولار من خلال لجوء بنك الشعب الصيني لشراء ما قيمته 100مليار دولار من الذهب في إطار الحرب التجارية مع أمريكا و التحالف مع بعض الدول من أجل إقامة نظام مالي جديد ينهي هيمنة الدولار و الهدف هو إزاحة الدولار من السيطرة على النظام المصرفي العالمي ، في هذا السياق أنشأت الصين عملة إليكترونية تتداولها دول شرق آسيا في وقت كانت فيه أمريكا مشغولة بأولويات الرئيس *ترامب* و مازال التعامل بهذه الملة في ازدياد حيث يتجاوز 42 تريليون دولار سنويا وهو ما يقرب من 150 ضعف حجم المعاملات الأمريكية على تطبيقات تداول الأموال في أمريكا و تطمح الصين ليصبح تداول هذه العملة عالمي .

**المطلب الثالث : التنافس التكنولوجي**

أثارت المحاولات الصينية الرامية للانتقال إلى مرحلة التصنيع في مجالات التكنولوجيا فائقة التقدم إلى زيادة المخاوف الأمريكية و أكدت وثيقة الأمن القومي أن تنامي القدرات الصينية من مهددات الأمن القومي الأمريكي و كذا الأمن الاقتصادي و هو ما أدى إلى بالرئيس ترامب إلى فرض عقوبات على الصين ، حيث فرضت الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم ضرورة ملحة على الدولة المتقدمة لإعادة النظر في إستراتيجيات التصنيعية .حيث أصدر دونالد ترامب قرار بمنع برودكوم من محاولة الاستحواذ على شركة كولكوم في صفقة تاريخية و تسعى الإدارة إلى فرض قيود على

[1]- حرب العملات ضمن الحرب التجارية ، haider da wood hotmai.com

الشركات التي بها مساهمة الصين25% و التي تسعى للاستثمار أو حتى شراء التكنولوجيا الأمريكية لذلك يشير بعض المحللين إلى أن تنامي القدرات الصينية التكنولوجية سيزيد من التوتر بين البلدين ، و كذا ضرورة منع الشركتين من الدخول في أي عمليات اندماج داخل الولايات المتحدة نظرا لارتباطها بالجيش الصيني حيث أن شركة هواوي تشكلت على يد عضو سابق في جيش التحرير الصيني ، حيث سعت شركة هواوي الصينية لدخول السوق الأمريكية من خلال الاتصال مع شركة اتصالات أمريكية غير أن هيئة الاتصال الفدرالي أوقفت ذلك ، كما حذرت وكالة المخابرات المركزية من استخدام هواتف هواوي لأنها تهدد الأمن الأمريكي و تتجسس على بياناتهم الشخصية لحساب الحكومة الصينية، و بذلك أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قرار بمنع هواوي من شراء معالجات الهواتف الذكية من شركة كولكوم عملاق صناعة الرقائق الاليكترونية على خلفية أنها مهتمة بإدارة و تصدير منتجاتها لإيران ، و كذا يمكن للولايات المتحدة توظيفها مرة أخرى .[1] إذا ما اتهمت إحدى الشركات الصينية بسرقة براعات اختراع أمريكية و كذلك تعتمد الصين على زيادة الإنفاق الحكومي على التطوير التكنولوجي .[2] لأنها تساعد في تنمية الاقتصاد كما عمدت إلى شراء الشركات التكنولوجية الكبرى والاستفادة منها في معرفة البراعات التكنولوجية ونظرا للتفوق الأمريكي في الهيمنة على التكنولوجيا رأت الولايات المتحدة الأمريكية التهديد الصيني وعمدت إلى تبني عدد من السياسات لتحطيم الصين نذكر منها:

ـ وضع قيود لى الطلبة الصينيين الذين يدروسون مجالات لها علاقة بالبحث والتطوير التكنولوجي كما عمدت إلى زيادة الإنفاق الإصطناعي وذلك للرد على المساعي الصينية لتعزيز قدرتها قي هذا المجال.

[1] ـ إيهاب خليفة، حرب صينية أمريكية في مجال التكنولوجيا فائقة التقدم.

[2] ـ إيهاب خليفة، مرجع سابق.

تسعى الصين لكي تكون ضمن الدول المنتجة للتكنولوجيا وليست المقلدة لها ،غير أن جهودها في هذا المجال تصطدم بالعوائق الأمريكية و الأوروبية و تعد الشركات الصينية العاملة في المجال التكنولوجي و الواردات التكنولوجية الصينية سوف يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي على ضوء اعتماد الشركات الأمريكية على شركات صينية في عملية الإنتاج و التصنيع ، كما أن شركة * كوالكم* يذهب إنتاجها إلى الصين بنسبة كبيرة و عليه فإن عملية فك الارتباط بين الشركات الصينية و الأمريكية سيترتب عليها تضرر من كلا الجانبين .

وجدت شركة *هواوي* نفسها في قلب الصراع العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بعد أن أصبحت التكنولوجيا أحد أكبر و أهم ملفات التفاوض في خضم الحرب التجارية بين الدولتين و تبرز أهمية قرار الحظر الذي فرضته شركة *جوجل* الأمريكية على الشركة الصينية و يأتي هذا على خلفية القرار الذي أصدره الرئيس *دونالد ترامب* بإدراج *هواوي* على القائم السوداء و ذلك بمنع الشركات الأمريكية لمعدات الاتصال التي تصنعها شركات يعتقد أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي و عملت على الضغط على حلفائها الأوروبيين لإقناعهم بإجراءات مماثلة واستبعاد *هواوي* من المشاركة في شبكات الجيل الخامس ، و بررت الإدارة الأمريكية ذلك بحماية الأمن القومي و مواطن ضعف الخدمات و البنى التحتية التكنولوجية الأمريكية في مجالي الإعلام و الاتصال و كذلك التجسس الاقتصادي على الولايات المتحدة و مواطنيها ، و كذا ارتباط الاقتصاد الصيني بالشركة الصينية و رغبة الشركة في السيطرة على أسواق الجيل الخامس لتقنية الهواتف المحمولة و كذا إدارة الشركة التابعة للحزب الشيوعي واتهام *هواوي* بأنها تزود الصين معلومات استخبراتية ، و جاء هذا عبر تقارير مجلس النواب الأمريكي وقررت *جوجل* قطع العلاقات التجارية معها و بذلك وجدت *هواوي* نفسها أمام خيارين:

ـ تطوير نظام تشغيل غير *الإندرويد* .

ـ الانسحاب من السوق في حال عجزها عن إيجاد البدائل المناسبة .

والمأزق أتى بعد إدراجها رسميا على القائمة السوداء لامتناع الشركات الصناعية للرقائق الاليكترونية الأمريكية من تزويد *هواوي* بمنتجاتها و كذلك الشركات الألمانية *أنفينيون*.

وترى الولايات المتحدة أن المكونات الأساسية التي تبيعها الشركات الأمريكية إلى *هواوي* هي ما ساعد على نموها لتصبح أكبر مورد في العالم للمعدات الخاصة بشبكات الاتصال و الهواتف الذكية ،و صدر قانون بمنع التعامل مع شركة *هواوي* دون تصريح من الحكومة الأمريكية لان التقنيات المستخدمة في تصميم و بناء معمارية رقاقتها أمريكية الأصل .[1]

تمسكت الصين بمبادئها ولا تقدم أي تنازلات فيما يخص القانون الصيني الذي يلزم شركات التكنولوجيا بالتعاون مع الاستخبارات و مساعدة الحكومة وتقديم الخدمات الأمنية عندما يطلب منها , و اتهمت الصين الولايات المتحدة بأنها تعمل على عملية التخريب الصناعي تحت ذريعة الأمن القومي مطالبة بمنع تلك الممارسات وخلق جو من التعاون التجاري ، و عدم وجود أدلة على قيامها بعملية التجسس و قدرة الصين على تقديم خدمات البرمجيات بجانب الأجهزة الذكية لتعزيز قدرتها التنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات و تطوير قدراتها التنافسية من جانب آخر و تعد *هواوي* من أكبر الشركات التكنولوجية في الصين و ثاني أكبر شركات إنتاج أجهزة الهواتف المحمولة في العالم و تعد لاعب أساسي بعد شركة *سامسونج* .

تعكس القرارات الأمريكية تجاه الشركة الصينية تحولا جذريا في مسار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين إلى الحد الذي أطلق عليه * الحروب

[1] ـ محمد صخري ، حظر هواوي و بدايات الحرب التكنولوجية بين أمريكا و الصين 8.4.2012 : www . politcs.dz.com

التكنولوجية الباردة* ، وتعد الحرب واجهة لحماية الشركات الأمريكية و وظفت أمريكا أمنها القومي كأداة لحماية التجارية الأمريكية ووظفت أمريكا أمنها القومي كأداة للحماية التجارية و إقصاء الشركات الصينية من المنافسة الحرة.[1]

[1]- محمد صخري ، مرجع سابق.

# الفصل الثالث:

# تأثيرات التنافس التجاري الأمريكي الصيني على الاقتصاد والسياسة الدوليتين

## الفصل الثالث: تأثيرات التنافس التجاري الأمريكي الصيني على الاقتصاد والسياسة

لا يمكن للتنافس التجاري بين الولايات المتحدة والصين ألا يخلف عدة أثار على النظام الدولي ،خاصة في جانبه الاقتصادي و السياسي وهدا له عدة تبعات جراء سياسات الدولتين تجاه بعضهما من فرض الرسوم الجمركية إلى تخفيض العملة و غيرها و في هدا الصدد سوف نتطرق إلى تبعات أو أثار التنافس على الاقتصاد العالمي و الأبعاد السياسية له.

**المبحث الأول : تأثير التنافس على الاقتصاد العالمي:**

قسم المبحث إلى ثلاث مطالب تتناول الجانب الاقتصادي لأبعاد التنافس التجاري أولا تجاوز قوانين منظمة التجارة العالمية ثانيا انكفاء العولمة ثالثا تقييد الاقتصاد الحر .

**المطلب الأول: التوجه للحمائية**

ظهرت تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة الأخيرة، التي بدأت تظهر مع الإعلان عن فرض الولايات المتحدة الأمريكية التعريفات الجمركية على الواردات من الصين من الحديد والصلب و الألومنيوم في مارس 2018 ،[1] ليتبعها دول أخرى ، و هذا ينبىء بمعارك ثأرية في المجال التجاري وقد أوجدت الظروف السابقة بيئة ملائمة لقيام حروب تجارية دارت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جانب، واليابان و النمور الآسيوية من جهة أخرى، مما أدى إلى إصابة النظام التجاري الدولي بموجة حماية تجارية أطلق عليها اسم الإجراءات أو القيود الرمادية. وما لبثت موجة الانفتاح والعولمة أن استعادت زخمها الذي بلغ أوجه مع تأسيس منظمة التجارة العالمية في التسعينيات ولكن في الآونة الأخيرة من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أصبحت التجارة العالمية في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في وضع صعب وحرج، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حرب تجارية اتجاه عدد من الدول وعلى رأسها الصين، بما يمثل تبني نمط جديد وصريح في الحماية التجارية، والتي تتعارض في شكلها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، والمتمثلة في تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، وعدم التوجه الصريح نحو الحمائية، وإنما التراجع عن أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء إن التحديات لا تتمثل فقط في الوطنية التي يجري إتخاذها داخل الدولة نفسها التي بل ستتجه إلى فرض

[1]. خالد عبد الوهاب الباجوري ،تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي ( مصر، 2018 ) 28 .

تكاليف إظافية على الدول الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر و هي تهدف في جوهرها إلى حماية الإقتصادات الوطنية و هدا سيؤدي الى ردود أفعال من طرف الدول الأخرى و هدا سينعكس على الاقتصاد العالمي. [1]

إن الحرب التجارية الحالية [2] بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وبعد أن قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على وارداتها الصينية قامت الأخيرة برد فعل معاكس و فرضت رسوما على الواردات الأمريكية حيث نادى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشعار أمريكا أولا والذي يعتمد على الحدود القومية، كفكرة ورؤية جديدة للأمريكيين، ونظر إلى الداخل الأمريكي ، كما كانت معارضة اتفاقيات التجارة الحرة والانسحاب منها من أحد البنود الرئيسية التى كانت في برنامج ترامب الانتخابي و بعد تقلده لمنصب الرئاسة ظل متمسكا بهده المبادئ ،فضلا عن الدعاوي التجارية ضد الصين والانسحاب من الاتفاقيات التجارية عبر المحيط الهادئ و التي يرى أنها تضر بالاقتصاد الأمريكي.[3]

كما كان قد خصص مبدأ أساسيً في البرنامج الانتخابي الخاص به، والمرتبط بإصلاح الولايات المتحدة من العجز التجاري الكبير مع الصين والمكسيك وألمانيا وغيرها واتجه بدلك نحو استخدام التعريفات التجارية، كوسيلة للحد من الواردات من الصين والمكسيك، وكورقة مساومة لتحقيق أفضل الصفقات ورفع دعاوي جديدة لمنظمة التجارة العالمية ضد الصين بسبب دعمها لصناعة الصلب و سياسة التمييز ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية بالإضافة إلى خفض نسبة العمالة بها.

ويسعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو الاتجاه نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية وإعادة التفاوض بشأن إعادة هيكلة الديون الأمريكية في الخارجً وخصوصا إعادة النظر في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

---

[1] ـ خالد عبد الوهاب الباجوري ، مرجع سابق ، 25 .

[2] ـ باسم الطويسي، نهاية عصر العولمة. www.alghad. com

[3] ـ طارق دعنا ، دونالد ترامب و عودة القومية ، على الرابط .https://birzeit.edu

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بسرعة بعد أن أعادت الدولتان إقامة العلاقات 1979، ووقعتا اتفاقية تجارية ثنائية و احتلت الصين بعد دلك المرتبة الرابعة و العشرون بين اكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة وفي 2017 بلغ حجم التجارة الأمريكية الصينية 636 دولار و بدلك تكون الصين الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة .و كانت الصين في ذات العام السوق التجارية الثالثة بعد كندا و المكسيك و ثاني اكبر سوق للصادرات الزراعية الأمريكية. أن التوجهات الاقتصادية التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أحدثت ردود فعل قوية في مختلف دول العالم. ولقد بدا في إصدار قرارت في هذا الشأن أولها ،2017 وثيقة انسحاب بلاده من معاهدة التجارة الحرة العابرة للمحيط الهادئ والتي اعتبرها تؤثر بالسلب على العامل الأمريكي.واتجه أيضا إلى فرض رسوم جمركية على كل المنتوجات القادمة من الصين كما انسحب من اتفاقية المناخ التي كانت في الأساس تحت رعاية أمريكية صينية تقضي بخفض إنتاج الورق والحديد و الصلب والاسمنت بحلول عام 2040.

وقد اتخذت إدارة ترامب العديد من الإجراءات التجارية التي أثارت توترات مع الصين ويمكن أن تؤدي إلى سلسلة من الانتقام المتبادل و إلى حروب تجارية واسعة وتشمل هذه الإجراءات فرض إجراء تجاري ضد الصين والمتعلق بحقوق الملكية الفكرية و نقل الصين للتكنولوجيا القصرية لتحديد تأثيرها على الاقتصاد الأمريكي وكذلك التعريفات الجمركية فيما يخص الحديد و الألمنيوم و كان ثاني استخدام للمادة 301 حيث [1]و صفه البيت الأبيض بالعدوان الاقتصادي على الصين وكذلك وجه ترامب الإدانة لعجز الميزان التجاري وقد انتقدت الصين بشدة الإجراءات الأمريكية المتصلة بالمادة 301 و انها تجاوزت قوانين منظمة التجارة العالمية وأنها نزعة حمائية لا تضر فقط مصالح الصين و إنما مصالح

[1]- خالد عبد الوهاب الباجوري ، مرجع سابق ، 22

العالم. وأنها لن تجلس مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أضرار في امتلاك الحقوق والمصالح المشروعة. و نددت بضرورة التراجع قبل جر البلدين الى حرب تجارية يخسر فيها الطرفان.

وقد استهدفت الحماية الصناعة التكنولوجية العالية ووضعت الصين بدورها قائمة من الواردات الأمريكية التي سوف تفرض عليها تعاريف جمركية في حالة ما إذا دخلت المادة 301 حيز التنفيذ و بدأت في ذات الوقت بتسوية النزاعات ضمن المنظمة العالمية للتجارة ويبدو أن الصين كانت هدفا رئيسيا لهذا العمل لأنها تمثل نصف الإنتاج العالمي لكلا السلعتين. ومع ذلك، وفيما يتعلق بكمية الواردات، كانت الصين ثامن أكبر مورد للصلب و رابع أكبر مورد للألومنيوم و كرد فعل على دلك قامت الصين برفع التعريفات من 15 إلى 25 فيما يخص المنتوجات الأمريكية كما أعلنت الصين أن أية رسوم جمركية تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على المنتوجات الصينية سوف تعامل معها الصين بالمثل وهدا سيؤثر على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

ومن المتوقع أن تقوم الصين باتخاذ إجراءات مضادة مثل فرض ضرائب جمركية مماثلة، وإجراءات لمزيد من تخفيض قيمة عملتها، هذه الإجراءات ستفضي إلى إشعال الحروب التجارية بين الدولتين علما أن حرب العملات يؤثر على الاقتصاد العالمي و الاستثمارات

كما أكدت مجموعة العشرين التي انعقدت في ألمانيا عن التزامها بمواصلة الدفاع عن سياسة الحرية التجارية و إلغاء سياسة الحماية وحذرت من أنها ستكلف الولايات المتحدةً وظائف كثيرة، وأن العالم سيدخل إلى دوامة التخفيضات النقدية للعملات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. إن الإجراءات الحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصادرات الصينية قد تضر بالشركات الأمريكية العاملة في الصين، وتضر صادراتها من السلع المضيفة السلع المصنعة داخل الصين إلى السوق الأمريكية. .

ينبثق من الإجراءات الجمركية زيادة في معدلات التضخم، والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الاستثمارات من ناحية وتفاقم خدمة الديون من ناحية أخرى و تخفيض الاستهلاك في جميع دول العالم، وتراجع النمو زايد الفقر ومعدلات البطالة .

إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية للحماية الاقتصادية لن يؤثر على الصين و الشركاء التجاريين فقط بل يمتد التأثير إلى النظام التجاري العالمي و مع التحولات التي شهدتها السياسة التجارية للولايات المتحدة مع بدايات التوجه لمزيد من الحمائية عبر مسارات متعددة، فإن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية في إطار الحفاظ على الصفقات التجارية العادلة والمتبادلة، تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن فرض رسوم جمركية على الصين من شانه تحقيق أي أمر ايجابي للاقتصاد الأمريكي و العالم خلال الفترة المقبلة ،أم أن مثل هده القرارات تؤدي إلي إيجاد بلبلة في النمو الاقتصادي العالمي و تراجعه بعد أن كان يأخذ منحى تصاعديا خلال السنوات الماضية [1].

الرئيس ترامب يتخذ القرارات ثم يندد بما تقوم به الدول الأخرى لحماية اقتصادها و العالم يرى أن نتائج هده القرارات تتحملها الدول الأخرى و أسواق المال العالمية و أسعار النفط و التجارة و الاستثمار في العديد من الدول كما تضيع فرص العمل و إقفال المؤسسات التجارية من جراء هده الحرب بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و إعلان الصين خفض عملتها يؤثر تلقائيا على العملات الأخرى و قام الرئيس الأمريكي في ذات الوقت من التصريح بأن الصين تتلاعب بالعملة و حّذر البنك المركزي الأمريكي من دلك القرار كان حرص الصين واضحا في عدم انخفاض عملتها إلا أن تغيير سياستها و تصعيد الحرب التجارية تؤدي إلى رفع أمريكا الرسوم الجمركية مجددا ، إن خفض العملة يؤدي إلى زيادة التنافس في الصادرات الصينية بما يخفض قيمتها بالعملات الأجنبية أما من

[1]- خالد عبد الوهاب الباجوري ، مرجع سابق ، 23.

المنظور الأمريكي فإنها خطوة لتعويض خسارتها في رفع الرسوم الجمركية وتبعا لدلك سوف تعاني الصين من التضخم و انخفاض الأسهم الآسيوية والعالمية التي يصل أثرها إلى الكثير من المستثمرين حول العالم في ظل هدا لا تعمل الصين على تصدير أية أيديولوجية بل تدافع عن حرية التجارة و العولمة في المقابل تهدف سياسات ترامب إلى تشجيع المستهلكين على شراء البضائع الأمريكية من خلال جعل السلع المستوردة أغلى ثمنا وهدا تصريح واضح بتقييد الاقتصاد الحر والتوجه للحمائية الاقتصادية عكس ما كانت تدعو له الولايات المتحدة وعكس مبادئ الاقتصاد الرأسمالي .

**المطلب الثاني : انكفاء العولمة**

إن الظاهرة الأساسية في الحقبة الحالية هي ظاهرة العولمة و التي تعني في جانبها الاقتصادي حرية التجارة بين الدول والاتجاه لرفع الحواجز من أمام التجارة سواء كانت في مجال السلع و الخدمات أو انتقال ورؤوس الأموال وما يتطلبه ذّلك من إتباع نهج الاقتصاد الرأسمالي ومع التغيرات في الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية بما يعنيه ذلك من تحرير الانتقال في السلع والخدمات رؤوس الأموال و لم تعد حرية التجارة الدولية مجرد دعاوى و محاولة لعقد اتفاقيات متدرجة ، بل أصبحت أكثر شمولا ،وأصبح هذا يحدث ضمن منظمة التجارة العالمية حيث تعقد من خلالها الإتفاقيات الدولية لتحرير التجارة و أصبح لها سلطة أكبر على الحكومات .

في السابق كانت الرأسمالية محددة بحدود الدول التي تتبنى هذا النظام أما بعد زوال الحدود و تحديدا مع سقوط الشيوعية فالرأسمالية أصبحت تهيمن على غالبية العالم و تساقطت القيود أمام التجارة الدولية ويشهد العالم الآن توجها متزايدا نحو ما يسمى بالعولمة[1] وأدت بذلك إلى الترابط و التكامل في الاقتصاد العالمي عبر عدة محاور أهمها :

[1]- وسام فؤاد، تحديات العولمة و سلاسل القيمة العالمية (12 نوفمبر 2020 )، على الرابط : eipss . eg .org.

. تخفيض القيود التجارية و زيادة المنافسة .

. الاستثمارات الأجنبية المباشرة و انتقال التكنولوجيا.

. الاتصالات عبر الوسائل التقليدية والانترنت.

. التطور التكنولوجي في وسائل النقل و الإلكترونيات و الهندسة الحيوية.

كل هذه العوامل ساهمت في تحرير التجارة الخارجية و زادت الاستثمارات إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مع عهدة الرئيس ترامب أعادت رسم سياستها تجاه شركاءها و خاصة الكبار منهم إما عبر الجدران العازلة كما فعلت مع المكسيك أو فرض رسوم جمركية كما فعلت مع الصين و هذا تصريح بعودة الحدود القومية و الدولة السيادية بعدما كانت الداعي الأول للعولمة والحرية التجارية وهنا يظهر انكفاء العولمة الاقتصادية كأهم شروط النظام الرأسمالي وأهم مبادئ منظمة التجارة العالمية.

وهذا ما أدى إلى خوف الكثير من الدول على ضياع مصالحها ولعل من أكثر الأمور المثيرة في برنامج الرئيس الأمريكي هو طرحه لرؤية تخالف توجهات العولمة وأنتجت قراراته شك حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي و العالمي وخوف المستثمرين والشركات واللوبيات ليس على مصالحهم فقط بل على ما حققته العولمة من انجازات و انفتاح اقتصادي عالمي سهل من تراكم رأس المال و تسعى جميع الاتجاهات الاقتصادية الليبرالية، إلى نهج السوق المفتوحة وإزالة القيود أمام التجارة الدولية و يمثل هذا الاتجاه المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي و مسار العولمة الاقتصادية لقد ساهمت في تحويل الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع المالي والخدمات المستند على التكنولوجيا ، لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الرئيسي وراء المناداة بحرية التجارة و إلغاء كافة القيود التي تقف أمام تدفقات التجارة بين الدول، فتم إنشاء منظمة التجارة العالمية، ليبدأ عصر العولمة، والتي تتبنى فيه دول العالم سياسة تحرير التجارة والتخفيض من التعريفات بشكل كبير، مع الاتجاه نحو إلغاء سياسات حماية التجارة، وكانت

المكون الأساسي في السياسة الاقتصادية الأمريكية، وتعتمد على الانفتاح الاقتصادي على مستوى الأسواق ونشر الإصلاحات الاقتصادية .[1]

إن تنفيذ توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يؤثر سلبا على مسار العولمة و مع توجه الولايات المتحدة إلى النزعة القومية اثر ذلك سلبا على مسار العولمة الاقتصادية وبرغم النزعات القومية الاقتصادية الواضحة إلا أن ترامب أكد بأنه لا يعارض السوق المفتوح و التجارة الحرة و العولمة الاقتصادية وإنما استنكر آليات تطبيقها دوليا وأنها أدت إلى الضرار بالاقتصاد الأمريكي لصالح اقتصاديات أخرى منها الصين لأنها نهبت فرص عمل الأمريكيين و بيئة جاذبة للاستثمارات الصناعية القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما سيؤدي باللوبيات للخوف إلى مصالحها واستثماراتها في الخارج والأهم من ذلك سيكون لهذه السياسات تأثيرات واسعة النطاق على النظام الاقتصادي الدولي، لاسيما أنها ستشكل تحد كبير للعولمة الإقتصادية فبعد عقود من النمو في التجارة العالمية والتعاون الدولي واجهت العولمة عقبات بسبب ظهور النزعة الحمائية والتيارات القومية إلى التراجع عن التطور الذي أحرزته الشركات في الماضي غير أن تباطؤ نمو التجارة العالمية بشكل كبير في 2019 يرجع إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين و الانسحابات الأمريكية من سلسلة من الاتفاقات التجارية من جهة أخرى يعمق ذلك أزمة العولمة وهذا يؤثر فيها كحالة اتصالية بين دول العالم و ما يرتبط بها من تدفق حر لحركة رؤوس الأموال و البضائع والأفراد .

**المطلب الثالث: تجاوز قوانين المنظمة العالمية للتجارة**

تعد المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني للمعاملات التجارية بين الأطراف المتعاقدة و الجهة الحريصة على تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود والحواجز الجمركية التي تضعها الدول أمام تدفق السلع و الخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود

[1] ـ ياسر الهلال ، العولمة في زمن ترامب ( 5 افريل 2020) على الرابط : www.iktissadonline.com

الدولية و كان الهدف الأساسي للمنظمة منذ إنشاءها هو تحرير التجارة الدولية تسهيل عملية التبادلات التجارية الدولية منذ وصول ترامب إلى الحكم و المنظمة الدولية عاجزة عن فعل أي شيء لمجابهة قراراته وإيقاف الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وتعمل كما أنها تواجه ضغطا أمريكا حول مراجعة وضع الصين التي ترى بأنها تستغل مكانتها كدولة نامية[1] لتحقيق ميزة اقتصادية حيث شكل الإسهام الكبير للولايات المتحدة في المنظمة لتعميق نفوذها إذ إن جميع الاتفاقات المنبثقة عنها لم تجد تطبيقا إلا بموافقة الدول الصناعية الكبرى وتعتمد هذه الاتفاقيات على تحرير التجارة العالمية من القيود و لكن ظهرت اتجاهات أمريكية جديدة ترى العكس أي يجب حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الأجنبية خاصة الصينية ووفقا للمنظمة لا يمكن القيام بالعمليات التجارية وفقا لمبادئ غير مشروعة أي لا يجوز للدول الإغراق وفي حالة حدوثه تفرض الدولة المستوردة رسوما مرتفعة ولا يمكنها منح إعانات وفي هذه الحالة يفترض بالدولة الرجوع للجهاز القضائي الخاص بالمنظمة للحصول على قرار بزيادة الرسوم وفق لتلك الاتفاقات ، لكن الإدارة الأمريكية أصرت على فرض الرسوم دون اللجوء إلى المنظمة و هنا مخالفة واضحة لقوانينها .

أن الإدارة الأمريكية لا تعير أهمية لقوانين المنظمة ولا لانعكاسات سياساتها على الدول الأخرى فوجود حل يستغرق وقت للتفاوض والوصول لنتائج ترضي كل الأطراف و يقود ذلك لتغيير جذري في النظام التجاري العالمي لذلك لا يمكن تطبيق حماية جمركية و في ظل وجود قوانين ضمن منظمة التجارة العالمية تدعو لتحرير التجارة وصرحت المنظمة بأن الولايات المتحدة انتهكت القواعد العالمية بفرضها رسوما بمليارات الدولارات ضمن الحرب التجارية التي خاضها ترامب مع الصين وليس لها أية مسوغات في قواعد التجارة العالمية و سجلت هذه الرسوم بدايات الحرب التجارية بين البلدين و يتركز الخلاف حول استخدام الولايات المتحدة لقانون تجارة يعود للسبعينات لشن حرب تجارية من جانب واحد

[1]- صباح نعوش، حالات الانسحاب من منظمة التجارة التجارة العالمية خطورة الصراع الأمريكي الصيني (1.2.2017) على الرابط : www.aljazeera.net

ضد الصين في عام 2018 وان الرسوم استهدفت عملاق اقتصادي دون الدول الأخرى العضوة في المنظمة وتخرق قاعدة أساسية لتسوية النزاعات وذلك بتجاهل المنظمة واتخاذ القرار انفراديا و زعمت الولايات المتحدة بان التعريفات ضرورية لمواجهة انتهاكات الصين الواسعة لحقوق الملكية ا الفكرية و سياسات نقل التكنولوجيا القصرية قضت لجنة المنظمة بان الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب على الصادرات الصينية غير قانونية و يمثل القرار المرة الأولى التي تحكم فيها الهيئة التجارية قرارا ضد الرسوم الجمركية غير القانونية و بالتالي سيسمح الحكم .[1]

من ناحية أخرى للصين بفرض رسوم جمركية انتقامية على السلع الأمريكية وللولايات المتحدة حق استئناف القرار وخلصت إلى إن الإجراءات العقابية التي فرضت على الصين تتعارض مع الالتزامات الأمريكية بموجب قواعد التجارة العالمية .لن يكون للحكم أي تأثير فوري لكنة يمثل عائقا دبلوماسيا .

لقد شكلت قرارات الرئيس الأمريكي أزمة داخل المنظمة العالمية للتجارة و ذلك لان طرفي النزاع هما أول وثاني اكبر الاقتصاديات العالمية وأي قرار ضد طرف من الأطراف سوف يعرض المنظمة لخسارة اكبر المساهمين وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر عن تصرفات الإدارة الأمريكية أو بالأحرى القرارات العشوائية .[2]

[1]- منظمة التجارة العالمية تنتصر للصين في حربها التجارية مع الولايات المتحدة (16.9.2020 ) www. Alqabas.com.

[2]– Us violated intrnational trad ruels with tarrifs on chaina . 16 september 2020 . from busness . stanard . com.

## المبحث الثاني: الأبعاد السياسية للتنافس التجاري الأمريكي الصيني

### المطلب الأول: التنافس على الريادة العالمية

عند التحدث عن الزعامة والريادة فلا يجب إهمال القوة الحقيقية والنفوذ وأدى التحول الأمريكي الاستراتيجي إلى المحيط الهادئ يثير القلق ما إذا كان القرى الأمريكي في المحيط الهادي وهذا بسبب القلق الأمريكي من النمو العسكري الصيني والرغبة في كسب الهند كحليف في المنطقة و الصين بدورها تنتهج أسلوب التصدير كسياسة مرنة للوصول للأهداف العالمية .[1]

وعلى الرغم من استمرار التعاون التجاري بين البلدين والاستثمار الاقتصادي العملاق إلا أن كل طرف يسعى لسحب الريادة العالمية ، فالصين مثلا تنتهج سياسة في إنتاج و تصدير المواد الاقتصادية وما أجج الصراع هو التواجد الأمريكي في القارة الآسيوية الذي لا ترى الصين فيه إلا تطويقا لها خصوصا بعد تغلغلها في العالم ، أن خوف الولايات المتحدة يرجع إلى القوة التجارية الهائلة وكذا حروب الانترنت من خلال سرقة الملكية الفكرية بما فيها الأسرار التجارية .

إن التقدم التكنولوجي والتطور العلمي الملحوظ غزو للأسواق التجارية التي وصلت له الصين من شأنه أن يزعزع استقرار الدولة الأولى ومركزها السيادي والسياسي وهذا الهاجس موجود منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008 ومتا خلفه ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي ومع وصول ترامب للحكم تجاوز قوانين منظمة التجارة العالمية وتجاهل سياسة حرية التجارة التي شكلت أسس التبادل التجاري خلال العقود الماضية التي كانت تعتبر المرجعية المقدسة للدول الكبرى، قبل التحدث عن التنافس التجاري والريادة العالمية لا يجب إهمال الفرق في القوة العسكرية و النفوذ السياسي بينها وبين الصين والأموال الطائلة التي تدفعها لميزانية الدفاع وتكاد الولايات المتحدة تمسك بمجمل الملفات و القضايا السياسية

[1]– عزت سعد، ما وراء التوتر بين الصين و أمريكا ( السبت 16 ماي 2020) على الرابط : www/shorouknews/com

في العالم في ظل عجزها عن مجابهة ذلك تسعى الصين لكسب الولايات المتحدة كشريك تجاري للوصول لمنافع اقتصادية وأرباح بمليارات الدولارات عبر استفادتها من سوقها الضخم واستهلاكها الكبير [1]في المقابل تتغاضى الولايات المتحدة عن ميل الميزان التجاري لصالح الصين لأسباب سياسية ،حتمت الحروب التجارية على الدول مراجعة سياستها في التعامل مع الولايات المتحدة ،حيث بدأت حديثا بإنشاء تحالفات سياسية واتفاقيات تجارية فيما بينها تتجاوز الولايات المتحدة كنوع من أنواع التصدي لسياساتها العدائية غير المسؤولة ومن ابرز أنواع التقارب الصيني الروسي في 10 جوان 2018 وهذا ردا على قرارات الرئيس الأمريكي وتصريحه بالحرب التجارية .

إن العجز التجاري ليس إلا غطاء لأسباب جيوسياسية والرئيس الأمريكي يريد قمع الصعود الصيني و الخطة العملية لعزل الصين تكمن في إخراجها من سلسلة الإنتاج المعولمة عبر إجبار الشركات الكبرى على إخراج مصانعها من البلد ، إن خطة الصين عبر طرح صنع في الصين 2025 تسعى لسد ثغرة الحاجة للتكنولوجيا الرقمية و إنما صناعتها بنفسها تعد العلاقات الأمريكية الصينية من أكثر العلاقات تعقيدا في النظام الدولي فكلتا الدولتين تتأثر معطيات البيئة الدولية حيث أن الصين تسعى لإعادة رسم خارطة النظام الدولي[2] إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتكريس الأحادية و ذلك نابع من التمسك بالريادة والهيمنة العالمية .

هناك تفوق أمريكي في عناصر القوة العالمية نظرا لمقوماتها المتنوعة أما الصين تزيد فعلا من حجم الناتج المحلي الإجمالي ليفوق الناتج الأمريكي وهو مؤشر على صعود القوة الصينية ، إن التداخل بين اقتصاد البلدين يمنع من نشوء حرب بينهما خوفا على المصالح المشتركة و لكن أمريكا تتبع وسائل ملتوية للحد من صعود الاقتصاد الصيني مثل الضغط على الدول المحيطة بها و كذا ضبط سياستها النقدية و شؤون التكنولوجيا ( شركة هواوي)

[1] ـ اسباب الحرب التجارية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على الرابط :https/ www. Politics_ dz. com

[2] ـ رفاه شهاب أحمد الحمداني ، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة و أبعادها السياسية و الإقتصادية (د.من ، 2015) 1.

يعد قادة الإدارة لأمريكية نمو الصين الاقتصادي تهديد للأمن القومي الأمريكي ولكن أمريكا لن تتخلى عن الريادة العالمية وفي هذا السياق لا يزال الاقتصاد الصيني يركز على التصدير ولا يزال الفرد الأمريكي هو الزبون الأكبر والولايات المتحدة تحتاج إلى الصين لتوفير السلع ذات التكلفة المنخفضة لتمكن الأفراد ذوي الدخل المحدود من تغطية نفقاتهم.

تسعى الصين إلى الصعود في صمت دون الانقلاب على النظام الدولي من خلال السيطرة الناعمة عليه وزيادة المساهمة التجارية فقد بدأت في التمدد الخارجي لحماية مصالحها كما إن خبرتها العلمية والتقنية ضاعفت نفوذها السياسي في جميع أنحاء العالم لا تتعجل الصين في مزاحمة الولايات المتحدة على الريادة العالمية على اعتبار واشنطن من يتصدى للمشاكل الدولية المر الذي مع الوقت سوف يستنزف قواها بدلا من الاستثمار في تنمية نظام عالمي أكثر تعاونا و أكثر انسجاما و تعميق النزاعات بدلا من احتوائها حيث أن سياسة القطب الواحد قد خلفت الأزمات و بذلك تحاول الصين إعادة سياسة القطبين و تحاول من خلال الأمم المتحدة لعب دور اكبر في القضايا و المسائل الدولية .[1]

إما طرح العولمة الذي استغلته الولايات المتحدة لترسيخ هيمنتها تستخدمه الصين لتقويض النفوذ الأمريكي داخل النظام الدولي و الصعود السلمي هو طريق الصين لبسط نفوذها في العالم و تحافظ على فكرة انتشار المصالح، ووفقا لهذه التطورات فإن الولايات المتحدة لن تقبل بتغير النظام لصالح دولة أخرى وتشهد العلاقة بينهما موجة من التصعيد السياسي و تطويقها على جميع المستويات للحد من اقتصادها المتنامي من خلال تعزيز حضورها السياسي و الاستراتيجي .

**المطلب الثاني: تأثير التنافس على العلاقة السياسية بين البلدين**

أصبح من المألوف وصف العلاقات الأمريكية الصينية بالحرب الباردة الجديدة من خلال أن الولايات المتحدة تسعى لعرقلة الطرح الصيني حول استكمال وحدة أراضيها و

[1]- كرار أنور البديري، العلاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب ، مجلة أبحاث إستراتيجية ،مركز بلادي للدراسات و الأبحاث الإستراتيجية ، العدد 17 ، بغداد ،2017 ، 83 .

تأجيل ذلك إلى أقصر فترة ممكنة و خاصة انضمام تايوان لان هذا مهم كثيرا في الفكر الصيني ، وذلك عبر تقديم المساعدات العسكرية و المالية لتايوان مع تأكيد الولايات المتحدة على إمكانية تدخلها عسكريا في حال قيام الصين بأي عمل عسكري بغية ضم تايوان، وتسعى لجر الصين إلى سباق تسلح و ذلك لتقليل قدرتها في التنمية و تأخيرها و هذا من وجهة نظرها سوف يؤدي إلى تقليل قدرتها مثلما حدث مع الاتحاد السوفياتي و هذا حدث لأن الولايات المتحدة ترى بأن الصين أصبحت قوة لا يستهان بها ، و من أسباب رفض الولايات المتحدة توحيد تايوان و الصين هو حماية مصالحها ، أما الصين فتسعى لممارسة سيادتها على كامل أراضيها و اهمها تايوان ، و كذا جر الصين إلى الخيار السكري و هذا سيجر الصين إلى فقدان ما كسبته في العقود السابقة ما يدفع الصين إلى صرف مصادرها المالية على الإنفاق العسكري بدلا من الاستثمار التنموي وهذا يضاعف العبء الاقتصادي الصيني وتحديدا في المجال التجاري و توحيدها مع تايوان سيضيف لها قوة ويعزز الوضع الاقتصادي و الاستراتيجي الصيني و يخل بموازين القوى .[1]

وفي الإشارة إلى المواجهات الاقتصادية التي حدثت بين الدولتين و الصين لا تدع أي فرصة تتم دون أن تؤكد على عجز النظام الأمريكي ، كما استغلت الطريقة التي تعاملت بها إدارة ترامب مع أزمة كورونا وكذا فرضه مزيدا من الرسوم الجمركية على الصين وانتهاءا بأعمال الشغب التي من خلالها اقتحم مؤيدو ترامب مقر الكونغرس بعد فشله في الانتخابات ،أما حاليا يواجه الرئيس بايدن مشكلة معقدة بشأن الصين ، فسياسته الخارجية تشمل مواقف متناقضة بشأن بكين ، فكيف يمكن له ان يحثها على الالتزام بسياسة تجارية أكثر إنصافا و كذا حثها على حماية حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية بينما يأمل في الوقت ذاته التعاون معها في التصدي للتغير المناخي والحفاظ على الأمن في منطقة آسيا و المحيط الهادئ .[2]

[1]. حنان محمد نمر، مرجع سابق ، 08.

[2]. ماركوس جوناثان، العلاقات الصينية . الأمريكية على الرابط: https// : www.bbc.com

لقد كانت العلاقة بين واشنطن و بكين خلال إدارة ترامب متوترة في الكثير من الأحيان،م اشتباكات حول قضايا تتعلق بالتجارة والتكنولوجيا و الأمن الإقليمي و حقوق الإنسان و أن العلاقة بينهما ينظر إليها من عدسة المنافسة بشكل عام يمكن توقع علاقة أكثر دينامكية بين الولايات المتحدة و الصين في ظل حكم بايدن بما في ذلك الانخراط في القضايا الدولية الرئيسية مثل تغير المناخ، و تقليل التركيز على التعريفات العقابية و رغم ذلك ستستمر الولايات المتحدة في الضغط على الصين فيما يخص سرقة الملكية الفكرية و ينظر إليها على أنها منافس مباشر ، إن مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية مرتبط بالقرارات التي تتخذ من الجانب الأمريكي .[1]

[1]- طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية في ظل إدارة بايدن 2021، المركز الديمقراطي العربي ، (8أفريل2021) على الرابط : https // democraticas.de

# الخاتمة

**الخاتمة:**

تعد التجارة نشاط بارز من الأنشطة الإنسانية الاقتصادية لان من خلالها تستطيع الدول تلبية حاجيات مواطنيها و كذا تحقيق الاكتفاء و هي أهم وسيلة للتبادل بين الدول و عابرة للقارات و تعبر عن ثقافة البلد المنتج و هويته و لا تكون بمعزل عن الجوانب الاخرى السياسية و الثقافية و متبادلة التأثير معهما ،ففي إطار التبادل التجاري تحرص الدول على تفوق ميزانها التجاري على حساب الدولة المنافسة و ذلك لاثبات القدرات و كذا الحفاظ على الهيبة و القوة و في إطار دراستنا للعلاقة التجارية أو التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين فنرصد قدرة كل دولة و قوتها و حرصها على التفوق في المجال التجاري عبر السيطرة و حيازة الأسواق الخارجية و رغبة الدولتين في الحفاظ على مستواها الانتاجي رغم حدة المنافسة بين الطرفين و محاولة كل دولة عرقلة الأخرى عبر سياسات تم ذكرها من فرض الرسوم إلى التلاعب بسعر الصرف و كذا استغلال القضايا السياسية لضرب الاقتصاد و استغلال التكنولوجيا كأداة في هذه الحرب .

في هذا الصدد يمكن القول بان العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين لا تنعكس تأثيراتها عليهما فقط بل تتجاوز ذلك إلى النظام الدولي و مختلف الاطراف الفاعلة فيه من دول و شركات و اقتصادات كبرى تحتمت عليها اختيار طرف من الاطراف المتنافسة لتسير في موكبه مربوطة بالاتفاقيات أو النظام الاقتصادي و بالتالي التنافس التجاري بين الدولتين انعكس على وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي و خاصة في الفترة الأخيرة أي إدارة ترامب التي زادت من حدة المنافسة بين الطرفين بر فرضه لرسوم جمركية الحقت خسائر بالاقتصاد الصيني ، و انعكس ذلك على الولايات المتحدة فب حد ذاتها كأكبر شريك اقتصادي .

للتجارة دور كبير في تحديد العلاقات السياسية بين البلدين باعتبارها عنصر مهم يمكن أن يغير ميزان القوى الكبرى و كذا سعي كل دولة للريادة العالمية و لا يمكن غض النظر عن سياسات كل دولة تجاه الأخرى و تبعاتها على النظام الاقتصادي و السياسي الدولي نظرا للثقل الذي تحظى به كلا القوتين و الوزن السياسي .

الجانب الاقتصادي مهم في تحديد قوة كل من الدولتين و بهذا لا يمكن أن تتم العلاقات بمعزل عنه تسعى الولايات المتحدة من خلال السيطرة على المنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات الموزعة على كامل العالم و كذا ربط الدول سواء من خلال المتاجرة بالسلاح أو المواد الطاقوية أو الغذاء ،و التجارة نقطة ضغط على الكثير من الدول خاصة ذات القوة المحدودة أو التي تعاني من التبعية الاقتصادية تسعى الولايات المتحدة من خلال ذلك إلى الحفاظ على مركزها الريادي العالمي و السيطرة على الأسواق العالمية و منع أي قوة جديدة من ذلك و الصين بالتحديد هي من القوى الصاعدة التي تسعى الولايات المتحدة إلى إعاقتها سواء بالعرقلة الاقتصادية من خلال تضارب الآراء داخل المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال استغلال النقاط السياسية كالتدخل في المسألة التايوانية و محاولة جر الصين للدخول في سباق التسلح و الانعطاف عن النمو الاقتصادي و هذه السياسات من الولايات المتحدة جرت الصين إلى انتهاج سياسات اقتصادية معادية و أهمها خفيض العملة ،فالصين حاولت تخفيضها من أجل تعويض الخسائر التي طالتها جراء الرسوم التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الواردات الصينية و هذا أدى إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية ، و لكن مع ارتباط العديد من الدول تجاريا مع الصين أثر ذلك على عملاتها و بذلك تضررت الولايات المتحدة ، وهذا نذير حرب تجارية شاملة متعددة الأوجه من فرض الرسوم إلى تقييد الحركة التجارية إلى التدخل في المسائل السياسية .

مع بداية فرض الولايات المتحدة للرسوم الجمركية على الصين تكبدت الأخيرة خسائر كبيرة لكن سرعان ما تداركت الوضع بتعويض الخسائر عبر الاستثمارات التي أتت بعد تخفيض العملة و التي شملت العديد من الدول خاصة الدول المتخلفة ، الصين تحاول تفادي المواجهات أو السياسات المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية و إنما تتبع سياسة حذرة للحفاظ على الوزن الاقتصادي و التجاري و كذا الحفاظ على استثماراتها في دول العالم ، الصين دولة حذرة في التعامل مع المسائل السياسية و الاقتصادية على عكس الولايات المتحدة التي في عهد الرئيس ترامب أخذت خطاباته السياسية منحى التهديد و اعتبرت سياسة غير مسؤولة هاجم فيها الرئيس العديد من الدول و أهمها الصين التي عانت شركة هواوي التابعة لها من نزول أسهمها في البورصة و تراجع قيمتها في العالم .

التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين يؤثر على جميع الدول التي لديها علاقات تجارية مع إحدى الدولتين و كذا البورصات العالمية و الشركات متعددة الجنسيات ، و كذا الدول التي تنتهج نفس النظام الاقتصادي فمثلا بعد حادثة هواوي سارعت ألمانيا إلى فض إعتماداتها مع الشركة تحت حجة حماية خصوصيات المستخدمين ، فالتنافس يفرض على الدول إنتهاج سياسة التبعية لأحد الأطراف أو الحيادية و الحيادية بعيدة لأن الاقتصاد الدولي مرتبط بشكل كبير أي أنه عبارة عن سلسلة اطرافها اقتصاديات الدول . ففي انتهاج الصين السياسة معينة ضد الولايات المتحدة فهي تضر بالاقتصاديات الأخرى و العكس بالنسبة للولايات المتحدة.

في دراسة العلاقات الأمريكية الصينية نلحظ تأثير الجانب الاقتصادي على العلاقات السياسية بين البلدين و كذا على السياسة الدولية و ذلك من خلال أن الصين من خلال سياساتها تحاول تغيير شكل النظام الدولي إلى متعدد الأقطاب تلعب فيه كل قوة من القوى الكبرى دورها، والهدف نزع الريادة من الولايات المتحدة الأمريكية و تقليص الهيمنة

الأمريكية على النظام الدولي و الاقتصاد العالمي ظلت العلاقات الأمريكية الصينية متذبذبة بين التعاملات التجارية و المنافسة و كل دولة لديها إستراتيجية خاصة بها فالولايات المتحدة خلال فترة الرئيس ترامب حاولت تضييق الخناق على الصين بما يخدم مصالحها و ذلك عبر فرض رسوم جمركية تجاوز فيها المبدأ العالمي للتجارة الحرة و هو تحرير التجارة الدولية و من خلالها تكبدت الصين خسائر كبيرة في ميزانها التجاري بإعتبار الولايات المتحدة من أكبر الشركاء التجاريين لها ، و عبر سياسة حذرة حاولت فيها الصين تعويض خسائرها خفضت قيمة العملة الوطنية و هي تحاول من خلال ذلك جعل الدولار يفقد هيمنته على المعاملات التجارية الدولية ومن جهة اخرى جعل اليووان عملة عالمية .

إن العلاقات بين الولايات المتحدة و أمريكا تنحو منحى تنافسي حاد تسعى فيه كل دولة لإثبات هيمنتها بسياسة و استراتيجية خاصة بها إما لينة و هنا نتحدث عن الصين عبر سياساتها التجارية مترامية الأطراف و استثماراتها العابرة للقارة الآسيوية ، أما الولايات المتحدة و بالتحديد خلال فترة الرئيس دونالد ترامب توجهت للخطاب العدواني والسياسات غير العقلانية في علاقاتها مع الدول و خاصة الصين .

# قائمة المراجع

**أولا: الكتب باللغة العربية**

1/ الباجوري خالد عبد الوهاب ، تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي ( مصر: دائرة البحوث الاقتصادية ، 2018).

3/ الحمداني أحمد ، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة و أبعادها السياسية و الاقتصادية ( 2015).

4/ الشويرف محمد ، التجارة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد ( عمان: دار زهران ، 2013) .

5/ الصوص شريف علي ، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات ( الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع ،2012) 6/ المدني توفيق ، التوتاليتارية البيرالية الجديدة ( دمشق:إتحاد الكتاب العرب، 2003).

7/ المعادي زهراء ، حرب العملات ( مصر، 2004).

8/ النحرواي أيمن ، التجارة الدولية ( مصر: دار الفكر الجامعي،2009).

9/ اليحياوي يحي، الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال ( المغرب:دار تواصلات للنشر، 2015).

10/ جويدان جمال ، التجارة الدولية ( عمان : مركز الكاتب الأكاديمي، 2010) .

11/ حشيش عادل أحمد، نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث ( مصر:الرواق، 2019).

12/ سامي حاتم ، التجارة الدولية بين التنظير و التنظير( مصر: الدار اللبنانية المصرية ،1994).

13/ سعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر، 2010).

14/ عباس فاروق أحمد ، التجربة التنموية في الصين (المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ،2019).

15/ علي سليم ، مقومات القوة الأمريكية (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1990) .

16/ عمار نويرة، اقتصاد دولي ( الجزائر: جامعة الحاج لخضر، 2014).

17/ عمارة محمد ، مبادئ الاقتصاد الدولي ( مصر :دار فاروس العلمية، 2018) .

18/ قابل محمد صفوت ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2008).

19/ لوموان فرونسوا، الاقتصاد الصيني ، صباح كعدان، مترجما ( دمشق: الهيئة العامة السورية،2010).

20/ كوبدان ريتشارد، السلام و التوافق الدولي، ( الاردن: 2008).

21/ محمود يونس ، التجارة الدولية و التكتلات الاقتصادية ( مصر :دار التعليم الجامعي، 2018) .

22/ محمد نمر حنان، عوائق إنظمام الصين لمنظمة التجارة العالمية .

23/ محمد علي ابراهيم، منظمة التجارة الدولية : الآثار الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة ( مصر : الإسكندرية، 2003).

**ثانيا: الكتب باللغة الانجليزية**

1-Romny Robinson, International Trade ,1955-1967 .

2knnete.Boulding,theeconomicpeacetheory,(26 .Bloonsbuy.street.london.w.c

.

3. Raul caruso. Peace. Economic and peacefuleconomicpolicies..journal of « the econnomics of peace and security .2017 ;

4 .The classical.libiralism and the neo_libiralism ـ

5-kenwer_Bolding.the economic of peace :prentice_hall,1945 ـ

6_sheng bin. Chaina is trade development. Strategy and trade policy reforms . overview and prospect ـ

7-02hristopher edmonds. The chaina rise as anternational trading power ERTYIOP¨.

**ثالثا: الأطروحات**

1ـ بن سانية عبد الرحمان ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ( 2012، 2013).

2ـ داي سارة ، أثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017، 2018.

3ـ زيرمي نعيمة ، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، .2015،2016

4ـ عابي وليد، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة : دراسة حالة الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه( سطيف: جامعة فرحات عباس ، 2018، 2019).

5ـ عبدات مراد ، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ( الجزائر: 2014،2013).

**رابعا: المذكرات**

1ـ الآغا خالد وسام ، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية و موقفها من منظمة التجارة العالمية كنموذج ، 2005،1995، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ( فلسطين: القدس) .

2ـ الاشقر فراس ، التجارة الدولية، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ، جامعة حماة كلية الاقتصاد ، 2017ـ03ـ10

3ـ البديري كرار أنور ، العلاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب ، مجلة ابحاث استراتيجية ،مركز بلادي للدراسات و الأبحاث الإستراتيجية ، العدد 17 ، بغداد ،2017 ،

4بن عطا الله عائشة ، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال 2001 ـ 2007( مجلة الباحث ، 11، 2012).

5ـ الحسني عرفان، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة و الصين : أسبابها و آثارها على الاقتصادات العربية ، صندوق النقد العربي2020 .

6ـ حسن علي سعد نادين ، تطور معدل التبادل التجاري في مصرفي ضوء تطبيقات الاتفاقيات تجارية للتكامل الاقتصادي و الشراكات عن الفترة من 2000، 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ( جامعة القاهرة).

7ـحذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، .2011

8ـ شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، 2004 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ، .2005،2006

9ـ شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي في الجزائر في الاقتصاد العالمي * المنظمة العالمية للتجارة*، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، 2012،2011، جامعة وهران.

10ـوسام خالد يوسف ، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، معهد الدراسات الاقليمية ، القدس ،.2010

11ـ الاستثمارات بين اوروبا و الصين*،جريدة الشرق الأوسط،15374(31 ديسمبر 2020).

12ـ الصين الاكثر انفتاحا على العالم *،جريدة العرب الدولية،15294 (12أكتوبر 2020).

13ـ مراجعة السياسة التجارية، جمهورية الصين الشعبية ، 2018، إعداد إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية.

**خامسا: الروابط الاليكترونية**

1/ ستيفن روتش، *الاقتصاد العالمي في غياب الصين *في : alghad.com (12ماي 2021).

2/ صباح نعوش، *حالات الانسحاب من منظمة التجارة العالمية خطورة الصراع الأمريكي الصيني* (1.2.2017) في : www.aljazeera.net (15ماي 2021).

3/ ماركوس جوناثان،* العلاقات الصينية ـ الأمريكية * في: www.bbc.com ( 30ماي 2021) .

4/ محمد صخري، *التنافس الأمريكي الصيني من أجل الريادة العالمية والإقليمية* 2019.07.07 في www.politics.ds.com ( 17جوان 2021) .

5/ محمد فرحات،*ماذا يني الانفصال الاقتصادي بين أمريكا والصين* 2020.9.8: arabic_sptniknews.com (19 جوان 2021).

6/ ياسر الهلال، *العولمة في زمن ترامب *( 5 افريل 2020) في : www.iktissadonline.com (20جوان2021).

7/ميلي أبراهيم، *الاستثمارات بين أوروبا والصين*، جريدة الشرق الأوسط ( الخميس 31 ديسمبر 2020) في : https.// futur euro. Com (21جوان2021).

8/ *الصين الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي* في: www .skynewsarabia .com (22جوان 2021).

9/ *الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى*، www.9alami.com في :( 22 /2021/5).

10/ *اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية *، موسوعة أراجيك ،في : www.arageek.com (23جوان2021).

11/ غبس موراي، *إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية*. مراجعة في السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية ، 2018 في : https://www.wto.org(24جوان2021).

12/حيدر داوود، *حرب العملات ضمن الحرب التجارية *في : haider da wood hotmai.com (24 جوان 2021).

13/* مظاهر النفوذ الأمريكي في العالم *، www.revesion_histoire.ge.com

-14/ http://www.enabbalddi.net

15/ https://crseports.eangress.gov

16/ https://crsreports.congras.gow.

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | 01 |
| **الفصل الأول: موضوع التجارة الدولية بين الاقتصاد والسياسة** | 10 |
| **تمهيد** | 10 |
| **المبحث الأول: مفهوم التجارة الدولية** | 11 |
| المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية | 11 |
| المطلب الثاني: مفهوم التبادل التجاري الدولي | 14 |
| المطلب الثالث: الإطار المؤسسي الدولي للتجارة الدولية | 16 |
| **المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الدولية** | 20 |
| المطلب الأول : أسباب قيام التجارة الدولية | 20 |
| المطلب الثاني: نظرية الميزة المطلقة " لآدم سميث" | 22 |
| المطلب الثالث:نظرية الميزة المطلقة النسبية " لدافيد ريكارد " | 25 |
| **المبحث الثالث: من الاقتصاد إلى السياسة: أثر التجارة على السياسة الدولية.** | 29 |
| المطلب الأول: السلام الاقتصادي ( أطروحة السلام من خلال التجارة ) | 29 |
| المطلب الثاني: الليبرالية التجارية وأطروحة الاعتماد المتبادل | 31 |
| المطلب الثالث: التجارة كموضوع للسياسة الدولية | 33 |
| **الفصل الثاني:مظاهر التنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين** | 37 |
| **تمهيد** | 37 |
| **المبحث الأول:الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في التجارة الدولية** | 38 |
| المطلب الأول: مظاهر الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية | 40 |
| المطلب الثاني: عوامل الهيمنة الأمريكية في التجارة الدولية | 43 |
| المطلب الثالث: العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين | 45 |
| **المبحث الثاني: الصين كقوة صاعدة في التجارة الدولية** | 45 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي | 45 |
| المطلب الثاني : السياسة التجارية الصينية | 48 |
| المطلب الثالث : تعدد الشراكات التجارية الخارجية للصين | 51 |
| **المبحث الثالث: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين** | 54 |
| المطلب الأول: عوائق انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية | 54 |
| المطلب الثاني : حرب العملات | 55 |
| المطلب الثالث : التنافس التكنولوجي | 57 |
| **الفصل الثالث: تأثيرات التنافس التجاري الأمريكي الصيني على الاقتصاد والسياسة الدوليتين** | 63 |
| **تمهيد** | 63 |
| **المبحث الأول : تأثير التنافس على الاقتصاد العالمي** | 64 |
| المطلب الأول: التوجه للحمائية | 64 |
| المطلب الثاني : انكفاء العولمة | 69 |
| المطلب الثالث: تجاوز قوانين المنظمة العالمية للتجارة | 71 |
| **المبحث الثاني: الأبعاد السياسية للتنافس التجاري الأمريكي الصيني** | 74 |
| المطلب الأول: التنافس على الريادة العالمية | 76 |
| المطلب الثاني: تأثير التنافس على العلاقة السياسية بين البلدين | 80 |
| الخاتمة | 85 |
| قائمة المراجع | 51 |
| فهرس المحتويات | 91 |